نقد سلطة رأس المال
(روجيه غارودي نموذجا)

أ. الشريف طوطاو

مقدمة

كان لسيادة النظام الليبرالي، باعتباره نظامًا سياسيًا واقتصاديا واجتماعيا، يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، أي حرية الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وحرية المنافسة، وحرية السوق (تحرير السوق من تدخل الدولة)، أن ظهرت طبقة من الرأسماليين تمتلك وسائل الإنتاج والثروة والمال، وقد استطاعت هذه الطبقة عن طريق احتكار الملكية والثروة والسوق أن تمتلك رأس المال الذي اعتبرته ثمرة عملها واجتهادها وتفوقها، وراحت تعمل على زيادة ثرواتها وأرباحها، بشتى الوسائل بغض النظر عن مشروعيتها، فقد جعلت من الربح غاية لها، وبذلك خلقت لنفسها سلطة ليس فقط على الفقراء والمحرومين، من العمال والبطالين، بل على أصحاب القرار السياسي والشأن العسكري الذين جعلت منهم أدوات لتنفيذ مشروعها وهو تحقيق الربح والمنفعة، اعتمادا على قوة رأس المال وقدرته على التأثير والهيمنة، وبذلك خلقت هذه السلطة، بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تنتظم كلها تحت سلطة رأس المال، وبقدر قوة هذه السلطة تطورت أكثر ليشمل نفوذها وسلطانها مختلف مجالات الحياة، ومختلف أقطار الأرض في إطار مشروع العولمة والليبرالية الجديدة.

ومن هنا نتساءل كيف نشأت هذه السلطة؟ وكيف استطاعت أن تحقق لنفسها مكانًا بين نظيراتها، بل وتهيمن عليها على غرار السلطة السياسية والإعلامية وغيرها من السلطات؟ وما هي خصائص هذه السلطة التي تنفرد بها عن غيرها؟ وما مجالاتها وأبعادها؟ ثم ما مدى مشروعيتها؟.

تلك جملة من التساؤلات التي تحاول هذه الورقة الإجابة عنها، من خلال بعض أعمال ونصوص روجيه غارودي، الذي كان ولا يزال أحد أكبر نقاد النظام الليبرالي ومن خلاله سلطة رأس المال، ليس فقط باعتباره مفكرا ماركسيا، بل باعتباره مفكرا إنسانيا، كرس فلسفته للدفاع والنضال من أجل تحقيق إنسانية الإنسان، أي من أجل تحريره من كل أشكال السلطة والتسلط التي قادته إلى الاغتراب، وقد رأى في سلطة رأس المال أحد أهم العوامل التي أدت إلى اغتراب الإنسان المعاصر، الأمر الذي جعله يكرس معظم أعماله لتعرية هذه السلطة وفضح أساليبها في التسلط، كما تكشف عن ذلك العديد من مؤلفاته، التي تشكل مادة هذا البحث ومصادره وأهمها: البديل، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط، نحو حرب دينية، حفارو القبور، كيف صنعنا القرن العشرين؟، كيف نصنع المستقبل؟، مشروع الأمل.

والحقيقة أن غارودي لم يكن المفكر الوحيد الذي تصدى لسلطة رأس المال بالنقد، بل إن أمثاله كثير في الشرق وفي الغرب، بعضهم يشكل مصدرًا ومرجعية له وبعضهم يشكل امتدادًا أو أثرًا من أثار فكره، وسنذكر في ثنايا هذا البحث بعضا من هؤلاء وأولئك ممن تتقاطع أفكارهم وآراؤهم مع أفكار غارودي في موضوع بحثنا وهو «نقد سلطة رأس المال».

١- مفهوم سلطة رأس المال

١/١ مفهوم السلطة:

يشير لفظ السلطة في الاستعمال العادي إلى النظام الحاكم أي إلى الدولة بأجهزتها المختلفة، الجهاز التنفيذي (الحكومة)، والجهاز التشريعي (البرلمان)، والجهاز القضائي (السلطة القضائية)، والجهاز العسكري (جهاز الأمن)، ولعل هذه العلاقة التلازمية التي ارتبطت بين السلطة كدال والدولة (كمدلول) ناتجة عن ذلك التصور الشائع عن السلطة وهي أنها تشير إلى القوة والتمكن والاستبداد والقهر والهيمنة، أي التسلط، وهذه الخصائص لا تتجلى في شيء آخر مثلما تتجلى في الدولة، ومن هنا نشأ الالتباس في هذا المصطلح، والذي نجم بدوره عن الممارسات الاستبدادية والقمعية التي ميزت بعض أنظمة الحكم فصارت

بذلك السلطة مرادفة للتسلط، وهو خلط لا يمكن قبوله على الأقل من الناحية النظرية (المفاهيمية - الاصطلاحية)، فالدولة في الحقيقة هي مجرد شكل من أشكال السلطة لا تتصف بالضرورة بالتسلط، ذلك أنها في الأصل مؤسسة أو هيئة مشكلة من الشعب وسواء قامت بإرادة الشعب أو بغير إرادته فإنها وجدت للحفاظ على الاستقرار والأمن والسهر على حماية الشعب وممتلكاته ومصالحه، والدولة ليست السلطة الوحيدة التي تنفرد بخصائص النفوذ والقوة والقدرة على التأثير والهيمنة والاستبداد، بل إن هذه الخصائص والمميزات نجدها في هيئات وكيانات وأشكال أخرى من السلطة، مثل: الإعلام الذي سمي لأجل ذلك بالسلطة «الرابعة» والثقافة (الدين، العلم، القانون ...). ومن هنا تصبح الدولة أو النظام الحاكم مجرد شكل من أشكال السلطة أو نوع منها وهي ما يطلق عليه السلطة السياسية شأنها في ذلك شأن سلطة الإعلام، سلطة الدين، سلطة الشعب، سلطة المعرفة،...

وأما مصطلح سلطة فهو أشمل وأعم إنه وصف مجرد يدل على «التمكن والاستئثار بالقوة Power والقدرة Ability على الإجبار Obligation بهدف توجيه سلوك الآخر[1]، وبذلك فالسلطة لا تعني التسلط إلا إذا تحولت إلى آلية أو أداة للقمع والقهر والهيمنة والاستبداد والظلم. أي أن ثمار القوة والتمكن والنفوذ تستخدم في قهر الآخرين والسيطرة عليهم وخدمة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة بلا مبرر منطقي، وفي هذه الحالة تكون السلطة مهما كان نوعها وشكلها غير مشروعة، وأما الأصل فيها أن تكون مشروعة طالما أن وجودها فيه مصلحة للإنسان وخيره بما في ذلك السلطة التي لم يكن للإنسان اختيار في وجودها كسلطة الدين. ومن هنا تصبح الأنظمة المستبدة بمثابة سلطة غير مشروعة لأنها تقفز على إرادة الشعب، وترعى مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة.

٢/١ مفهوم رأس المال Capital:

رأس المال مصطلح اقتصادي بالأساس، اقترن ظهوره واستخدامه بالنظام الليبرالي (الرأسمالي)، الذي أعطى المبرر لظهوره بالنظر إلى الأسس والمبادئ التي قام عليها وأهمها

(١) مفهوم السلطة، الموسوعة الحرة، ويكيبديا: http;//ar. wikipidia. org/wiki ٢٠٠٧/٠٨/٣٠

الحرية الاقتصادية التي تتجلى في الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، حرية المنافسة، عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية (تحرير السوق)، قانون العرض والطلب.

وعلى الرغم من تعدد التعاريف الاصطلاحية وتباينها، إلا أن المعنى الراسخ لدى الاقتصاديين أن «رأس المال أو السلع الرأسمالية تشير إلى جميع السلع الصناعية التي تساعد على الإنتاج مثل الأدوات، الآلات، المعدات، المصانع، المخزون، وسائل النقل، وخدمات التوزيع المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وتوفيرها للمستهلك النهائي»[١].

فرأس المال إذن يطلق على ما يملكه الفرد أو الجماعة (الدولة) أو المنشأة (المؤسسة) من وسائل إنتاج أو ممتلكات أو ثروات أو أموال بما فيها: المصانع والآلات والأرض والمخزون السلعي والأرصدة النقدية والتي تعرف برأس المال النقدي أو السائل الموجود كودائع في البنوك أو في خزانة الشركة، وصكوك الثروة الأخرى مثل الأسهم والسندات وغيرها مما يمثل جزءًا من ثروة الشخص تمكن حائزها من تحقيق ربح ومنفعة[٢].

وبغض النظر عن التدقيقات اللغوية والاصطلاحية لهذا المصطلح وما يميزه عن بقية المصطلحات والمفاهيم المتداخلة معه[*] فإن ما يعنينا في هذا البحث هو سلطة رأس المال وليس رأس المال في حد ذاته، فما المقصود بهذا المصطلح؟ وكيف يمكن اعتبار رأس المال سلطة؟

٣/١ سلطة رأس المال:

يقصد بسلطة رأس المال، تحول هذا الأخير إلى مصدر قوة ونفوذ وهيمنة واستبداد وطغيان، أي مصدر للسيادة والتسلط بالنسبة لمن يملكونه أفرادا أو مؤسسات أو طبقات أو فئات أو دول، على حساب الأفراد والشعوب والمؤسسات والطبقات والدول الأخرى،

---

(١) محمد البنا، أسواق النقد والمال، زهراء الشرق، مصر، ١٩٩٦، ص ١١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٧ وما بعدها.

(*) يميز علماء الاقتصاد بين معاني كل من رأس المال، النقود، الثروة، غير أننا نجد في الاستعمال العادي تداخل كبير بين هذه المفاهيم بحيث تكاد تؤدي نفس المعنى، فيما يخص مدلولاتها الاصطلاحية، انظر: المرجع السابق، ص ١١٧.

والتي أصبح مصيرها بيد من يملك رأس المال، فهو الذي يحدد سعادتها أو شقاءها، حريتها أم عبوديتها، استقرارها أم فوضاها.

وقد أصبح رأس المال سلطة نافذة ومؤثرة منذ مطلع العصر الحديث، ومع مرور الوقت ازدادت هذه السلطة وبخاصة في عصرنا هذا الذي هو عصر الاقتصاد، حيث صار من يملك رأس المال يتحكم في الاقتصاد ومن ثم يتحكم في السلطة.

وقد اقترن ظهور سلطة رأس المال بالنظام الليبرالي بدءًا بأقدم أشكاله وهو النظام البرجوازي الذي ارتبط ظهوره بدوره بظهور التجارة والصناعة في أوروبا، هذا النشاط الاقتصادي هو الذي مكن الطبقة البرجوازية من زحزحة النظام الإقطاعي وانتزاع السلطة من الطبقة الإقطاعية، حيث «كانت التجارة في المرحلة الأولى والصناعة في المرحلة الثانية العنصر الأهم في توطيد سلطة الطبقة البرجوازية، وكانت هذه الطبقات تنهج مختلف السبل في عملية اقتصادية لاستدرار الكسب والثراء والتراكم البدائي لرأس المال وعملت على الاستحواذ والسيطرة على الأسواق والأراضي الزراعية بعد أن أزاحت عنها أصحابها الحقيقيين[1]، فامتلاك الطبقة البرجوازية لرأس المال مكنها من الاستيلاء على السلطة، غير أن تحولات تاريخية واقتصادية واجتماعية قد طرأت على المجتمع الأوروبي (لا يتسع المجال لذكرها هنا) الأمر الذي أدى إلى تطور النظام البرجوازي، ليحل محله النظام الرأسمالي، ومعه حلت الطبقة الرأسمالية محل الطبقة البرجوازية.

إن المبادئ والأسس التي قامت عليها الرأسمالية والمتمثلة في الحرية الاقتصادية قد شكلت أرضية خصبة لسلطة رأس المال التي أصبحت الآمر الناهي ليس فقط في المجال الاقتصادي بل في المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها، ذلك أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي مثلما يؤكد ذلك غارودي في قوله: «إن الرأسمالية ليست محض نظام اقتصادي، فهذا النظام الاقتصادي يستدعي بالضرورة بنية اجتماعية وعلاقات اجتماعية تسلسلية بين سلطة الأقلية المالكة وتبعية أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج. ويستدعي أيضًا بنية

(١) فلاح أمين الرهيمي: نشوءوتطورالطبقةالبرجوازية، عراق الغد، ٢٠٠٧/١٠/٠٩ -http: //www. iraqofto morrow. org

سياسية تعكس في أشكال شتى، هذه التبعية الاقتصادية والاجتماعية. ويستدعي أخيرًا نموذجًا من الثقافة والحضارة يقولب فيه البشر بحسب مقتضيات السوق والمزاحمة والربح ويتلاعب بهم ويتحكم بهم أولئك الذين يسيطرون إلى جانب الرأسمال على الغالبية الساحقة من وسائل التعبير (الصحافة، النشر، السينما، الإذاعة والتليفزيون، الإعلان، ...إلخ)[١]

وهكذا يبين غارودي إلى أي مدى وصلت سلطة رأس المال في النظام الرأسمالي، لقد استطاعت فرض قوانينها ومنطقها على الحضارة الغربية بكاملها، وفي مقدمة هذه القوانين قانون النمو لأجل النمو La Croissance pour la Croissance، والربح لأجل الربح، والإنتاج لأجل المنفعة، هذا هو نموذج النمو الغربي الذي فرضته الرأسمالية على الحضارة الغربية (أوروبا - الولايات المتحدة - اليابان)، يقول غارودي: «خلق الاقتصاد المبني على السوق والربح، الاقتصاد الرأسمالي النموذجي، خلق في مدى ثلاثة قرون، المؤسسات القادرة على إدخال كل شيء في إدارة السوق الحرة. وقبل كل شيء المال، عن طريق إلغاء النواهي الدينية بصدد الربا والقرض بفائدة. ثم الأرض التي سدد عرضها للبيع ضربة قاضية إلى الإقطاع، وأخيرًا العمل الإنساني، الإنسان نفسه، لا عن طريق تجارة الرقيق فحسب، بل أيضًا عن طريق نظام الأجر الذي حول قوة العمل إلى بضاعة خاضعة شأن كل بضاعة أخرى لقوانين السوق..»[٢].

وباختيارها لهذا النموذج أوبالأحرى بهيمنته عليها، شهدت المجتمعات الغربية تحولات عديدة لا يتسع المجال لذكرها، وقد أدت هذه التحولات إلى تغير في النظام الليبرالي، ليس على مستوى المبادئ والجوهر[*]، ذلك أن المبادئ ظلت هي نفسها وإنما على مستويات أخرى أفضت إلى انتقال هذا النظام إلى مرحلة جديدة أكثر تطورًا (تطور نحو الأسوأ)، وهي ما يعرف بمرحلة الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المتوحشة[٣] التي جسدها مشروع

(١) غارودي، البديل، ترجمة: ج. طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص ٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(*) انظر: فرانسوا شاتليه، أيديولوجية الإنسان، تر: خليل أحمد خليل، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.

(٣) انظر: نعوم تشومسكي، الربح على حساب الشعوب. الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ترجمة: أسامة أسبر، دار بدايات، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٧.

العولمة الذي دخلت معه سلطة رأس المال مرحلة لا نظير لها من الهيمنة والتسلط، فالعولمة تعتبر «ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الرأسمالية الاستعمارية العالمية، وتعتبر العولمة دكتاتورية شمولية تستمد قوتها من رأس المال والقوة العسكرية وأنها تريد تعميم وفرض نمط واحد من الأنماط الليبرالية واقتصاد السوق... على الشعوب وصهرهم في بوتقة واحدة وصبهم في قالب واحد من خلال طبيعة الإنتاج الرأسمالي...»[1]

وهكذا استطاعت سلطة رأس المال مرة أخرى أن تفرض بنية جديدة على العلاقات الإنسانية في مختلف مظاهرها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... إلخ، ولكن هذه المرة ليس على صعيد المجتمعات الغربية وحدها التي شهدت مولد هذه السلطة بل على صعيد العالم أجمع من خلال عولمة رأس المال الذي هو أساس النظام العالمي الجديد، إن الشكل الذي اتخذته سلطة رأس المال في هذا النظام العولمي هو الذي يسميه غارودي ديانة وحداتية السوق.

٢- نقد سلطة رأس المال من حيث نشأتها

يرى غارودي أن الرأسمالية ومعها سلطة رأس المال (التي هي السمة المميزة للرأسمالية) ولدت ولادة غير شرعية وهو ما يجعل سلطة رأس المال سلطة غير مشروعة بحكم الولادة (النشأة) غير الشرعية، لأجل ذلك نجده يعود القهقرى إلى جذور نشأة الرأسمالية ثم يتتبع مسارها وأهم المراحل والمحطات التي ميزت هذا المسار مبينًا بذلك فساد هذه السلطة وعدم أهليتها لحكم الشعوب وإدارتها بحكم فساد نشأتها، حيث يقول في ذلك: «.. أسس سادة العالم الجدد الشركات الاستعمارية الأولى التي راحت تركز رؤوس الأموال بمختلف الوسائل، سواء عن طريق إبادة قارات بأسرها كما في أمريكا أم عن طريق الاتجار بالرقيق كما في أفريقيا أم عن طريق نهب حضارات أكثر تقدمًا من حضارة أوروبا ولكن أقل منها تسليحًا كما في آسيا، وخلقوا بالتالي بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين، على صعيد

(١) نشوء وتطور الطبقة البرجوازية، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

المعمورة بأسرها، بنية جديدة للعلاقات الإنسانية، فلأول مرة في التاريخ اتجهت السوق إلى أن تصبح عالمية. فكانت كل عقبة دينية أو أخلاقية أو سياسية تقف في وجه عالمية السوق هذه تزاح، وصار البحث عن الربح المحرك الأوحد للمشاريع، ولم تكن السوق هي الواقعة الجديدة، استبداد السوق المطلق السوق التي لا تأتمر بغير قوانينها الذاتية والتي تتحكم بسائر العلاقات الاجتماعية بلا استثناء. تلكم هي السمة الأساسية للرأسمالية. وذلكم هو ما يميزها عن سائر الأنظمة الاجتماعية التي وجدت في التاريخ وقد بلغت الرأسمالية أوجها في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرية؟[1].

فمن خلال هذا النص يبين غارودي أن إرهاصات النظام الرأسمالي الذي تكونت فيه سلطة رأس المال، تعود إلى القرن الخامس عشر أي ما يعرف بعصر النهضة (الذي هو عصر الانحطاط بالنسبة لغارودي) ومنذ ذلك الحين أخذت الرأسمالية في التطور (أي زيادة آثارها السلبية واتساع سلطة رأس المال وزيادة تسلطها فالتطور هنا هو في الاتجاه السلبي وليس الإيجابي) إلى أن بلغ هذا التطور السلبي أوجه مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وسنبين فيما يلي العوامل التي ساهمت في نشأة سلطة رأس المال نشأة غير شرعية لتتضح لنا بذلك عدم شرعيتها.

١/٢ الاستعمار:

ارتبطت الظاهرة الرأسمالية بالظاهرة الكولونيالية. ارتباطًا وثيقًا لدرجة اعتبارهما توأمان، إذ أن أكثر الحروب التي شنتها الدول الاستعمارية الرأسمالية، كانت تحركها في الغالب دوافع تجارية اقتصادية، فقد كانت الفئات الغنية (الرأسمالية) تشجع دومًا السلطة السياسية وتضغط عليها بفضل سلطة رأس المال لشن حروب على الدول التي تمتلك الثروات (مناجم الذهب والبترول وغيرها من الثروات) للاستفادة من خيرات هذه البلاد ولفتح أسواق خارجية تزيد في تنمية رساميلهم، وهكذا تحولت الدول الغنية بثرواتها وهي الدول المستعمرة إلى دول فقيرة، بينما ازدادت الدول المستعمرة (الرأسمالية) غنا وقوة، وكان أصحاب رأس المال هم الأكثر استفادة من هذه الحروب، يقول ماركس

(١) غارودي، البديل، ص ٤٢.

مؤكدا ذلك: «اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا، واقتلاع سكانها الأصليين من مواطنهم واستعبادهم ودفنهم أحياء في المناجم، وبدايات غزو ونهب الهند الشرقية، وتحويل أفريقيا إلى ساحة محمية لصيد ذوي البشرة السوداء، إن ذلك كله يميز فجر عهد الإنتاج الرأسمالي. إن هذه العمليات الرغيدة هي العناصر الرئيسية للتراكم الأولى [لرأس المال]، ثم جاءت في أعقابها، الحرب التجارية التي خاضتها الأمم الأوروبية جاعلة الكرة الأرضية ساحتها.»[١]

إن التحالف بين سلطة رأس المال والكولونيالية (الاستعمار)، أمر لا مراء فيه، فالدول الاستعمارية كلها دول رأسمالية، وإن أغلب الحروب التي قادها الاستعمار الأوروبي كانت حروبًا تجارية، حيث كانت تقف وراءها شركات تجارية معروفة وقد قدم ماركس أمثلة عن هذه الشركات التي تمثل سلطة رأس المال والتي لعبت دورًا كبيرًا في الحركة الاستعمارية، منها مثلًا: شركة الهند الشرقية الإنكليزية التي احتكرت نسبة كبيرة من التجارة في الهند، وبخاصة تجارة الشاي[٢].

يقول ماركس مؤكدًا ذلك: "لقد أنضج النظام الاستعماري نمو التجارة والملاحة وغدت الشركات الاحتكارية على حد تعبير لوثر، رافعات جبارة لتركز رأس المال. وضمنت المستعمرات سوقًا للتصريف بالنسبة للمانيفاكتورات الناشئة بسرعة، أما احتكار السوق هذا فقد ضمن مضاعفة التراكم. إن الكنوز المنتزعة من خارج أوروبا، بالسطو السافر، واستعباد السكان المحليين وقتلهم، تدفقت على البلد الأم وتحولت فيه إلى رأسمال[٣].

إن هذه الحقائق تكشف أن نشأة الرأسمالية وتطورها لم يكن وفق المبادئ والأسس التي تقوم عليها الرأسمالية ذاتها وهي مبدأ الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية وقوانين السوق، بل تم اعتمادًا على أساليب غير مشروعة هي في معظمها لا إنسانية وجائرة، إذ تمت عن طريق النهب والاستغلال والقتل والاحتكار، وهذا ما تولد عنه انحراف سلطة رأس

(١) مختارات من كتاب رأس المال لماركس، ترجمة: فالح عبد الجبار، الحوار المتمدن، ع١٦٨٤، ٢٠٠٦/٠٩/٢٥ http: //www. ahewar. org

(٢) المرجع نفسه، ص٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٣.

المال في كافة ممارستها الاقتصادية وغيرها، ويمكن إيجاز هذا الانحراف في كلمة واحدة هي التسلط.

لقد حولت الرأسمالية إذن بلدان غنية بثرواتها إلى بلدان فقيرة وأدلت شعوبها وجعلتهم يعيشون تحت رحمة فئة قليلة من الرأسماليين الذين احتكروا التجارة والثروة ومعها السلطة، لقد كان نمو وتطور الرأسمالية يصاحبه دومًا زيادة الفقر والبؤس والحرمان واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، إن هذه العلاقة التلازمية بين الرأسمالية والكولونيالية (الإمبريالية) التي ما فتئ غارودي يؤكدها في مؤلفات عدة، قد أكدها العديد من المفكرين منهم - على سبيل المثال لا الحصر - سمير أمين، الذي اعتبر الإمبريالية مرحلة دائمة في الرأسمالية، إذ يقول مؤكدًا ذلك: «ليست الإمبريالية، في أعلى مراحل الرأسمالية. إنها منذ البداية ملازمة لتوسعها. فالغزو الإمبريالي للعالم من قبل الأوروبيين وأبنائهم الأمريكيين الشماليين انطلق في زمنين، ولعله يدشن الثالث»[1].

فبالنسبة إذن لسمير أمين لم يتوقف دور العامل الاستعماري عند مرحلة نشأة الرأسمالية، بل كان دومًا ملازمًا لتطورها (تطورها نحو الأسوأ)، وقد حدد ثلاث لحظات زمنية مفصلية في مسار الحركة الإمبريالية الرأسمالية، أما اللحظة الأولى فتمثلت في الغزو الإمبريالي الأوروبي لأمريكا «وانتهى هذا الغزو بتدمير الحضارات الهندية وتحويلها إلى هسبانية (هندية أسبانية) - مسيحية، أو ببساطة بمجزرة كاملة بنيت عليها الولايات المتحدة... وما لبث استعباد السود المعيب، الذي أصبح ضروريًا بعد إبادة الهنود - أو مقاومتهم - أن أخذ على عاتقه «استخراج» المفيد من تلك القارة»، يقول سمير أمين: «لا أحد يخامره الشك في الدوافع الحقيقية لهذه القطاعات، ولا أحد يجهل علاقاتها الوثيقة بتوسع الرأسمال التجاري. مع ذلك قبل الأوروبيون في تلك المرحلة الخطابات الإيديولوجية التي شرعت لذلك...»[2]، وأما اللحظة الثانية في هذه الحركة الاستعمارية التي كانت وراءها سلطة رأس المال فقد قامت على الثورة الصناعية وكشفت عن نفسها من خلال الإخضاع

(١) سمير أمين، مابعد الرأسمالية المتهالكة، تر. فهيمة شرف الدين و سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت والمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١٠١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٢.

الكولونيالي لآسيا وأفريقيا[١]، لقد اتخذ المشروع الكولونيالي الرأسمالي في هذه اللحظة (المرحلة) طابعًا تجاريًا، يتمثل في «فتح الأسواق مثل سوق استهلاك الأفيون الذي فرضه المتشددون الدينيون الإنكليز على الصينيين للاستحواذ على الموارد الطبيعية للكوكب..» يقول سمير أمين: «تلك كانت الدوافع الحقيقية التي يعرفها الجميع اليوم. ولكن الرأي العام الأوروبي لم ير، مرة جديدة، هذه الحقائق، وقبل الخطاب التبريري الجديد للرأسمالية (مثل تبرير: تحضيرالشعوب)[٢]. وأما اللحظة الثالثة، فهي اللحظة المعاصرة التي تبدأ مع انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي اتخذت فيها الرأسمالية الإمبريالية وسائل جديدة لتطوير سلطتها وإحكام هيمنتها ونفوذها دون أن يتغير هدفها، يقول سمير أمين مؤكدا ذلك: «نحن نشهد اليوم بداية انتشار موجه ثالثة من التدمير الذي يسببه التوسع الإمبريالي، مستقويًا بانهيار النظام السوفياتي والأنظمة القومية الشعبوية في العالم الثالث. أهداف الرأسمال المسيطر هي نفسها دائما - التحكم بتوسع الأسواق، ونهب الموارد الطبيعية للأراضي، والاستغلال المضاعف لاحتياط اليد العاملة في الأطراف. رغم أن الممارسة تتم في شروط جديدة ومختلفة جدًا في بعض جوانبها عن الشروط التي ميزت فترة الإمبريالية السابقة»[٣].

إن هذه الممارسة تتم اليوم في إطار ما يسمى بمشروع العولمة وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الخطابات التي باتت مفضوحة أمام الرأي العام الغربي حتى.[٤] وقد أكد ماركس قبل ذلك الدور الذي لعبته سلطة رأس المال في الحركة الإمبريالية، حيث يقول: «ومن هنا جاء ذلك الدور الحاسم الذي لعبه النظام الاستعماري آنذاك فقد كان هو الإله الغريب الذي صعد المحراب ووقف إلى جانب آلهة أوروبا القدامى، ورماهم جميعًا ذات نهار جميل برفسة واحدة إلى قارعة الطريق، وأعلن النظام الاستعماري أن كسب المغانم هو الهدف النهائي والوحيد للبشرية[٥]، ولا شك أن غارودي الذي تتلمذ على مؤلفات ماركس وتأثر بها، قد قرأ هذه العبارات الماركسية، مستلهمًا منها آراءه وهو ما جعله ينحو

(١) المرجع نفسه، ص١٠٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٣.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٧.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٠٧.
(٥) مختارات من كتاب رأس المال لماركس، مرجع سابق.

منحاه في تأكيد دور الاستعمار في نشأة سلطة رأس المال وتطورها، الأمر الذي حذا به إلى نقد هذه السلطة نقدًا عنيفًا، بحكم أن ولادتها كانت ولادة غير شرعية.

٢/٢ الممارسات الاقتصادية المشبوهة:

وتتمثل هذه الممارسات تحديدًا في الديون (القروض) والمضاربة التي لعبت دورًا كبيرًا في نشأة سلطة رأس المال، يقول ماركس مؤكدا ذلك: «إن الدين العمومي يصبح واحدًا من أقوى الروافع الجبارة للتراكم الأولى [لرأس المال] فهو يمنح النقود العاقر، كما لو بلمسة عصا سحرية، القدرة على الإنجاب ويحولها بذلك إلى رأسمال قاضيا على أية حاجة تعرضها إلى المتاعب والأخطار الملازمة لتوظيفها في الصناعة، أو حتى في أعمال الربا. إن دائني الدولة، لا يعطون شيئًا في الواقع، فالمبالغ التي يقرضونها تتحول إلى سندات دين حكومية، يسيرة التداول، تظل تعمل بين أيديهم مثلما تعمل النقود الفعلية تمامًا. ولكن عدا عن خلق طبقة من الريعيين. .. والطغمة المصرفية المعاصرة.[١]

فالديون إذن خلقت المزيد من الأرباح والفوائد دون أي تكاليف، وما يقال عن الديون يقال أيضا عن المضاربة التي تعد إحدى السمات الأساسية لسلطة رأس المال، يقول غارودي: «تدر المضاربات أكثر بكثير مما يدره الاستثمار في ميدان الإنتاج أو الخدمات وتحمل كلمة المضاربة معنى محددا كالذي سجله معجم «روبرت» في التعريف التالي: المضاربة عملية مالية تتضمن الاستفادة من تقلبات السوق حركة القيم والبضائع من أجل تحقيق منفعة» ويقول: «تشير هذه الحقائق أن النظام القائم لوحدانية السوق يحقق للمرء ربحا، فيما لو دخل ميدان المضاربة بالمواد الأولية، أي أوراق النقد، أو ما يدعوه الاقتصاديون المنتجات المشتقة، وهي كل ما لا يؤخذ في الحسبان، عند تعداد المنتجات أو الخدمات»[٢]، فالمضاربة وهي خاصية الرأسمالية تشكل أحد المصادر الأساسية لتكون رأس المال ونموه ليتحول إلى سلطة متسلطة، إن أخطر ما في هذه العملية هو أنها تسمح للرأسمالي بزيادة ثروته

(١) المرجع نفسه.

(٢) غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط، تر. مروان حموي، دار الكاتب، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٠.

من خلال ما يحصل عليه من فوائد دون أن يدخل رأس ماله في سوق العمل والاستثمار، إنه ربح بدون عمل مما يجعل العملية غير مشروعة أخلاقيا ودينيا وحتى اقتصاديا، غير أن الرأسمالية التي جعلت من تحقيق الربح والمنفعة الشخصية هدفًا لها وفقًا لقانون النمولأجل النمو قدضربت بالقوانين الأخلاقية والشرائع الدينية عرض الحائط، وهكذا ولدت سلطة رأس المال، مرة أخرى، ولادة غير شرعية، وقد أدت هذه العملية إلى نتائج خطيرة يحددها غارودي في قوله: «إن مبدأ المشروع الحرالرأسمالي الذي يجعل من المال بضاعة، أي يمكنه من الإنجاب بدون عمل، والذي يعد مسألة توظيف الأموال وظيفة خاصة (التوظيف في البورصة أو في المضاربة على الأسهم)، تترتب عليه ثلاث نتائج أساسية:

- تركزالثروة والقوةبين أيدي أقلية لاتني تتضاءل.
- سباق أعمى على الربح للربح والنمو للنمو.
- سؤدد المال على جميع النشاطات القومية، بحيث تصبح جميع القيم الإنسانية قيما اقتصادية وتجارية، قيمابالمعنالبورصي للكلمة، وبالتالي خاضعة للبيع بالمزاد العلني[1].

إن ما يجنيه الرأسمالي من عملية المضاربة تفوق بأضعاف مضاعفة ما يجنيه العامل بعمله وجهده، بل أكثرمما يجنيه الرأسمالي نفسه من خلال عملية الإنتاج والتجارةالمشروعة، ذلك أن الربح عن طريق المضاربة يتم بدون تكلفة، وهو ما جعل هذه العملية تبدو أساسية وضرورية بالنسبة للرأسمالي الذي لا يهمه سوى زيادة ربحه ونمو رأسماله.

إن عدم شرعية سلطة رأس المال تنبع من كونها نشأت استنادًا إلى وسائل وطرق غير مشروعة، ولا يختلف اثنان في عدم شرعية المضاربة بكل المقاييس بما في ذلك مقاييس الرأسمالية ذاتها التي تؤكد على دورالإنتاج والمنافسة الحرة في تحقيق الربح، أي الحصول على المال عن طريق العمل والاستثمار، وبما أن المضاربة صارت سمة جوهرية للرأسمالية فإن هذا ينزع المشروعية عن سلطة رأس المال.

---

(١) غارودي، البديل، ص ٤٩.

لقد كانت المضاربة ممارسة ملازمة للرأسمالية منذ البداية، غير أنها اتخذت أشكالا أكثر خطورة مع التحولات التي عرفها النظام الرأسمالي، حيث أدى ظهور البورصات إلى اتساع حجم المضاربة ومعه ازدادت سلطة رأس المال قوة، وقد تتبع ماركس الدور الذي لعبته المضاربة في نشأة سلطة رأس المال وتطورها منذ بدايات النظام الرأسمالي في القرن السابع عشر وتحديدًا مع ظهور البنوك، حيث يقول: «إن البنوك الكبرى، التي توشحت بألقاب وطنية لم تكن منذ ولادتها سوى شركات من المضاربين الخاصين الذين قدموا المساعدة للحكومات وكان بمقدورهم أن يسلفوها نقودًا بفضل الامتيازات التي حظوا بها. لذا لم يكن ثمة معيارلقياس تراكم ديون الدولة أدق من الارتفاع المتعاقب لأسهم هذه البنوك»[1]، وقد قدم ماركس أمثلة ملموسة على الدور الذي لعبته البنوك من خلال المضاربة في قيام سلطة رأس المال وخير مثال على ذلك بنك إنكلترا الذي تأسس عام ١٦٩٤، يقول: «لقد ابتدأ بنك إنكلترا عمله بإقراض الحكومة بفائدة مقدارها ٨٪، وكان مخولًا من البرلمان، في الوقت نفسه، بسك العملة من هذا الرأسمال عينه الذي كان يقرضه ثانية إلى الجمهور بصيغة البنكنوت. وأجيز البنك أن يستخدم هذه البنكنوت لخصم الكمبيالات وتقديم السلف على البضائع، وشراء المعادن الثمينة. ولم يمض وقت طويل حتى غدت هذه النقود الائتمانية، التي أصدرها البنك بنفسه، العملة التي يقدم بها بنك إنكلترا القروض إلى الدولة، ويدفع بها بالنيابة عن الدولة، الفائدة المئوية عن ديون الدولة. ولم يكن البنك يعطي بهذه اليد ليأخذ أكثر بكثير باليد الأخرى فحسب، بل ظل، حتى وهو يقبض، الدائن الأبدي للأمة حتى استيفاء آخر شلن مسلف وبالتدريج اصبح، بالضرورة، خازن الكنوز المعدنية في البلاد. ومركز الجاذبية لكل عمليات الائتمان التجاري...[2].

٣- نقد سلطة رأس المال من خلال خصائصها

تتميز سلطة رأس المال بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها سلطة جائرة وغير شرعية، الأمر الذي جعلها محل نقد لاذع من طرف غارودي، وأهم هذه الخصائص ما يلي:

(١) مختارات من كتاب رأس المال لماركس، مرجع سابق.
(٢) المرجع نفسه.

١/٣ العدوانية والقتل والتدمير (اللاانسانية):

تعد خاصية القتل والتدمير خاصية جوهرية وملازمة لسلطة رأس المال، فقد نشأت هذه السلطة على أنقاض الإنسان والطبيعة على حد سواء وهي اليوم تسعى للحفاظ على مكاسبها ومصالحها على حساب الآخرين، ولعل هذا ما يبرر التسمية التي أطلقها غارودي على أصحاب هذه السلطة من الرأسماليين القتلة، الذين يريدون التضحية بكل شيء في سبيل تحقيق مبتغاهم وهو زيادة الربح والمنفعة وهذه التسمية هي حفارو القبور[١]، ذلك أنهم يتسببون في قتل الفقراء من خلال دون تمييز في ذلك بين الأطفال والرجال والنساء، فالمبدأ الذي يحكم سلطة رأس المال، هو مبدأ هوبز: الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وقانونها هو قانون الغاب: حرب الجميع ضد الجميع.

إن هذا التدمير هو الذي جعل غارودي يطلق على هذه السلطة مصطلح «طاحونة الشيطان» وهو يصف لنا عمل هذه الطاحونة التدميري بقوله: «فالشركات الكبيرة (...) تستطيع حسب مايحلولها أن تخرب الطبيعة وأن تعيث فيها فسادًا (...) وأن تلوث الماء والهواء حتى لا تدفع تكاليف تطهير النفايات، وأن تضحي بالفسح العامة على مذبح المصالح الشخصية». ويضيف قائلًا: «فحين تلتهم طاحونة الشيطان وتطحن الإنسان والطبيعة معًا، الإنسان في اسم العمل والطبيعة في اسم الأرض، فإن جميع الأشكال العضوية للحياة تنفسخ وتنحل لا محالة: استغلال لا حدود له غير حدود السوق لقوة العامل الجسمانية أو العصبية، تخريب للبيئة، إبادة للغابات، تلويث للمياه، إذلال للوجود في جميع أشكاله.. »[٢].

لقد استحقت هذه السلطة بحق، بفعل ممارستها، هذا الوصف المعبر «حفارو القبور»، طالما أنها لا تنفك تقتل الإنسان وتدمره انطلاقًا من ممارستهاالاستغلالية التي تخضع لقانون النمو لأجل النمو، إنه قانون الربح الأعمى الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة و إشباع الحاجات الغريزية دون اعتبار لأية قصدية أو غائية إنسانية وهو ما جعل ضحاياها في تزايد، لقد

(١) غارودي، حفارو القبور، نداء جديد إلى الأحياء، منشورات عويدات، باريس- بيروت، ط١، ١٩٩٣.
(٢) غارودي، نحو حرب دينية، جدل العصر، تر. صياح الجهيم، دارالفارابي، بيروت والمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ط ١، ١٩٩٦، ص ص ٥٥- ٥٦.

شطرت العالم إلى شطرين، الأغنياء من جهة والفقراء من جهة أخرى، فالأغنياء يستأثرون بالثروة والرفاهية والفقراء يموتون جوعًا، يقول غارودي مؤكدًا ذلك: «إن ثمانية بالمائة من الموارد الطبيعية في كوكبنا يشرف عليها ويستهلكها ٢٠٪ من سكانه، أي أن الـ ٢٠٪ الذين هم الأكثرون غنًا يمتلكون ٨٣٪ من الدخل العالمي والـ ٢٠ ٪ الذين هم الأكثرون فقرًا يمتلكون ١. ٤٪، نتيجة هذا الانشطار يموت كل يوم ٤٠٠٠٠ كائن بشري من سوء التغذية أو من الجوع... »[١].

إن سيادة سلطة رأس المال تقود إذن إلى الموت والدمار، مثلما يؤكد ذلك غارودي في قوله: «فعبادة السوق وملكية المال المطلق يؤديان بمجتمعاتنا إلى الانحطاط والموت»[٢].

وينتقد غارودي مشروع العولمة بشدة باعتباره مجسدا لسلطة رأس المال، حيث يبين أن صفة القتل والتدمير ملازمة لهذا المشروع، يقول: «إن نموذج العولمة هذا قتال على نحو عميق، فهو يكلف العالم هيروشيما جديدة كل يومين ذلك أن ٢٠٪ من البشرية تحتفظ بـ ٨٣٪ من الثروة العالمية والجوع موجود في العالم الأول... في الولايات المتحدة الأمريكية يشكو من الجوع طفل من ثمانية، وفي البرازيل يموت كل سبعين ثانية طفل ضحية للجوع»[٣].

وهكذا فإن طاحونة الشيطان (سلطة رأس المال) لا تميز بين أفراد الجنس البشري فضحاياها في كل مكان في الشمال والجنوب على السواء، بل إن ضحاياها هم من الرأسماليين أنفسهم أولئك الذين لا يستطيعون مواكبة تطور السوق، إنهم يطحنون أيضًا باسم قوانين السوق التي طالما آمنوا بها ودافعوا عنها، كما تلتهم الأسماك الصغيرة في البحر من طرف أسماك القرش الكبيرة.

٢/٣ الاستغلال والاغتراب:

يشكل الاستغلال ظاهرة ملازمة لسلطة رأس المال، فالاستغلال الذي يمارس على العامل

(١) المرجع نفسه، ص١٨.
(٢) غارودي، حفارو القبور، ص٥٥.
(٣) ليوناردو بوف، مقدمة كتاب نحو حرب دينية، مصدر سابق، ص١٤.

في النظام الليبرالي وهو النظام الذي يجسد سلطة رأس المال، يعد أحد مصادر نشأة رأس المال ونموه، وإذا كان ماركس قد تحدث عن فائض القيمة كمظهر للاستغلال الذي أدى إلى ولادة رأس المال وتراكمه، فإن غارودي يتحدث عن مظاهر وأشكال جديدة للاستغلال والاغتراب تعكس الخطورة التي بلغتها سلطة رأس المال في عصرنا، وهو ما نلمسه في قوله: «أما نفي واقعة استغلال العامل الحديث، فإنه يحول دون فهم عملية تراكم الرأسمال، فالعامل بخلاف العبد أو القن، ليس ملزمًا بحكم أي نص قانوني بأن يظل مرتبطًا أبد الحياة برب عمل معين، ولكن ثمة ضرورة اقتصادية خالصة، ضرورة تأمين أسباب الحياة، ترغمه على أن يكون له رب عمل يتحكم في وسائل الإنتاج وفي توزيع الأجر وما دام هذا الامتياز قائمًا، فالتبعية محتمة بنفس درجة الحتمية التي تجعل من مالك بئر في الصحراء تتوفر لديه وسائل الدفاع عن هذا الاحتكار سيدًا مطلق التصرف في مسألة الحياة والموت»[١].

إن هذا الاستغلال الجديد خلق بدوره استلابا جديدًا يتماشى مع طبيعة هذه السلطة الجديدة، إنه استلاب الإنتاج والاستهلاك وعبادة الصنمية الذي أشار إليه إريك فروم[٢] وأكده جارودي في قوله: «إن استغلال العامل الأجير يتلبس اليوم أشكالاً جديدة، فحتى عندما لا يكون العامل مقضيًا عليه بالجوع وبالإنهاك الجسماني كما كانت الحال في القرن التاسع عشر، فإنه يظل يعاني من استلاب مزدوج كمنتج وكمستهلك. واستلابه كمستهلك ينجم عن استلابه كمنتج: فالنظام الذي يبلده ويفرغه من جوهره بحكم وتيرة العمل ومدته، هو عينه الذي يتلاعب به ويكيفه ليخلق لديه ما هو مربح للرأسمالي من حاجات، والاستغلال لا يتمثل في ما يسرق من الشغيل من مال فحسب، بل أيضًا في ما ينتزع منه من نوعية الحياة....»[٣].

إن هذا الاستغلال والاستلاب الجديد تولد عن رؤية هذه السلطة (سلطة رأس المال) للإنسان، إنه مجرد إنسان اقتصادي (Homo Economicos) ينتج ويستهلك فقط، لقد اختزلت أبعاد الإنسان الأخرى، فلم يعد سوى منتج ومستهلك بقدر ما يزيد في منفعة

(١) غارودي، البديل، ص ٤٧.

(٢) انظر: حسن حماد الإنسان المغترب عند إريك فروم، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩٧ وما بعدها.

(٣) غارودي، البديل، ص ٤٧.

صاحب سلطة رأس المال، فلم يعد الإنتاج بحسب حاجات المجتمع الضرورية بل بحسب ما يحقق للرأسمالي من أرباح ومنافع، ولذلك خلق للإنسان المستهلك حاجات جديدة لا يميز فيها بين ما هو نافع و ماهو ضار، ما هو ضروري وما هو كمالي، بعد أن تم تبليده وتنويمه وتبليهه بفضل ماستخدمته هذه السلطة من وسائل تعمل على تحقيق هذا الهدف وفي مقدمتها الدعاية، وقد قدم غارودي عدة شواهد على هذا التبليد الذي خلق استلاب الاستهلاك مثلما يتجلى في المثال التالي: «إن العامل المياوم الزنجي أو المكسيكي في لوس أنجلوس يمتلك سيارة: فعدم توفر وسائط النقل العامة يرغمه على ذلك حتى يستطيع الذهاب إلى عمله وعليه، فإنه يغل عنقه بالديون لسنوات طويلة وعمليا طوال حياته حتى يقتني سيارته ثم يجددها. وهكذا يضاعف ساعات عمله أو وتيرته ليفوز بعلاوات يسدد بها ديونه، وبذلك يصل إلى تلك الدرجة من البلادة ومن دمار النوعية الإنسانية للحياة التي لا يعود يعرف معها من استجمام غير التناوب أمام جهاز التليفزيون المبتاع هو الآخر بالدين ليتفرج على مباراة في لعبة القاعدة (البيسبول) أو على مشاجرة من فيلم عن الجاسوسية أو رجال العصابات، أو تصفح مجلة خلاعية، هذا إذا لم يتعاط المخدرات، إنه مستوى الحياة الرفيع في تعريفه الأمريكي... »[1].

والأمثلةعلى هذا الاستلاب والاستغلال كثيرة، فمثلًا الفرد الذي يملك هاتفًا نقالًا لكنه بمجرد أن يرى إعلانًا إشهاريا لنوعية جديدة، يخيل إليه أن هذا الجهاز الجديد ضروري جدًا له، فيبدأ التفكير في شرائه ولو بأثمان خيالية، حتىولو لجأ إلى الاقتراض أو الشراء بالتقسيط، ويصبح الجهاز القديم بالنسبة إليه بلا معنى وكأنه لا يؤدي وظيفته، وهذا ما يبرر الأهمية التي أولتها سلطة رأس المال للدعاية والإعلان باعتبارها اليوم الوسيلة الأمثل لتحقيق أهدافها، إنها بحق تساهم في تغير نوعية الحياة، كما يؤكد ذلك غارودي في قوله: «تلعب الدعاية بسبب من طابعها التنويمي، دورًاأكبر في تبليه الإنسان وتكييفه. فإن اللافتات الإعلانية (٢٠٠ مليون دولار سنويًا في الولايات المتحدة) تشوه المناظر (....) من ذلك أن «صالونات السيارات» تقدم كل عام تغييرات تافهة على أنها تجديدات تقنية من الطراز الأول. من أجل أن تبطل بشكل أسرع درجة (موضة) سيارات جعل استهلاكها بالتصليح

(١) المرجع نفسه، ص ٤٨.

أسرع أو أكثر كلفة... وتعد سباقات السيارات التي تحول السائقين إلى رجال مشطرين دعاية للعلامات الصناعية، مظهرًا آخر لهذه الدعاية البافلوفية (نسبة إلى بافلوف) وهناك أيضًا تمزيق برامج الراديو والتليفزيون بالإعلانات الدعائية، والتأثير الذي تمارسه هذه الأخيرة على الصحافة سياسيًا: فكيف تستطيع جريدة يومية أو أسبوعية أو شهرية أن تفلت من هذه الضغوط حين تكون ٨٠٪ من مواردها آتية من الإعلانات»[١].

إن الاستغلال والاستلاب الذي تمارسه سلطة رأس المال اليوم في ظل الليبرالية الجديدة، يختلف عن الأشكال القديمة للاستيلاب، إنه يتم باسم حقوق الإنسان والحرية الفردية والتقدم والتطور، و... إلخ، ولا شك أن الدعاية قد مثلت إحدى أهم أدوات سلطة رأس المال في ممارسة هذا الشكل الجديد من الاستلاب والاستغلال، الذي هو أخطر بكثير مما كان عليه في بدايات نشأة سلطة رأس المال (التراكم البدائي لرأس المال)، يقول غارودي مؤكدًا ذلك: «إن الدعاية تشكل عدوانًا دائمًا على الإنسان الذي تخضعه لقصف من الأنباء الكاذبة وتثير فيه شهوات وهمية غير محدودة، سواء بشكل مباشر كالإعلان بالنيون (الجديد New) وكتكييف السلع ومستهلكيها أو بشكل غير مباشر في الفيلم أو الرواية أو الإذاعة المتلفزة، حين تقدم نماذج من السلوك المترف السهل الذي يقاد المشاهد، على نحو خفي، إلى تقليده أو الحصول عليه بكل وسيلة، حتى ولو بالجريمة»[٢]. وهذا الرأي يذهب إليه الكثير من نقاد هذه السلطة، منهم «إدغارموران» الذي يؤكد ما قاله غارودي، حيث يقول: «لا يقاد مجتمعنا بعقلانية اقتصادية، وإنما يقاد مدفوعًا، كأنما بالروبصة، بجدلية الحاجات التافهة والقوى العمياء»[٣].

لقد أصبح الإنسان في ظل سلطة رأس المال واقعًا في فخ لا يستطيع الفكاك منه، بعد تبليهه، إنه فخ الاستهلاك على حد قول «وولتر هيلجرز»، يقول غارودي: «فليست القضية اليوم أن ننتج لنستطيع إشباع حاجاتنا بل إنهم على العكس يقنعوننا بأن نستهلك ونبذر حتى نستطيع أن ننتج، وكل شيء يجري كما لو كنا خاضعين لآلة تنتج بضائع وتخلق

(١) المرجع نفسه، ص ٣٢.
(٢) مشروع الأمل، دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص ص ٣٢ - ٣٣.
(٣) نفسه، ص ٣٣.

أسواقًا وتصنع أو تكيف المستهلكين، لإشباع حاجات هذه الآلة «الكلية القدرة»، قبل كل شيء»[١]، لقد أدت سلطة رأس المال إذن إلى اغتراب الإنسان والى ديانة جديدة هي عبادة الصنمية أو ما يعرف بالتشيؤ.

٣/٣ الاحتكار والهيمنة والاستبداد:

يعتبر الاحتكار خاصية جوهرية من خصائص سلطة رأس المال، في نظر غارودي، فقد أتاح رأس المال لأصحابه امتلاك ثروات العالم وخيراته، كما امتلكوا وسائل الإنتاج حيث نجد ٢٠٪ من سكان العالم يمتلكون ٨٣٪ من ثرواته، وقد سعوا إلى احتكار السلطة معتمدين في ذلك على مبدأ المنافسة الحرة، الذي مكن أصحاب الرساميل الكبرى من السيطرة والهيمنة على كل المشاريع، وبالتالي انتزاع الثروة والسلطة ليس فقط من يد الطبقات المتوسطة والفقيرة بل من أيدي الرأسماليين الذين لم يقدروا على المنافسة، وهذا ما يتجلى أكثر مع الرأسمالية الجديدة (الليبرالية المتوحشة) التي تحاول جاهدة تركيز سلطة رأس المال واحتكارها في يد قلة قليلة، إنه قانون الغاب الذي عبر عنه هوبز «حرب الجميع ضد الجميع»، لقد أصبح في ظل هذا القانون «الإنسان ذئب لأخيه الإنسان»، تمامًا كما يحدث في أعماق البحر حيث أسماك القرش (الحوت الكبير) تلتهم الأسماك الصغيرة، يقول غارودي: «إن آلية الرساميل، سواء بين أيدي المشاريع في شكل احتياطي أرباح غير موزعة أم بين أيدي الأفراد في شكل ربائح وحصص وفوائد وريوع تتيح إمكانية تحويل كل ما هو ضروري للحياة، ولا سيما وسائل الإنتاج والتبادل، إلى ملكية خاصة، كما تتيح إمكانية حصر احتكار هذه السلطة بعدد متضائل من الأشخاص، هذا التركز ظاهرة عامة في العالم الرأسمالي»[٢]، إنه السباق الأعمى على الربح.

إن هذا الاحتكار هو الذي شطر العالم اليوم إلى أغنياء وفقراء، شمال وجنوب، وجعل معظم الثروة بيد دول الشمال وبخاصة الدول الصناعية السبعة، وهو ما أعطاهم السلطة لكي يقرروا مصير العالم، إنهم يفرضون العقوبات باسم القانون الدولي، ويتدخلون بشكل

(١) نفسه، ص ٣٠.

(٢) غارودي، البديل، ص ٢٥.

أو بآخر في شؤون الدول، معتمدين على مجموعة من المؤسسات المالية التي هي آليات لممارسة سلطة رأس المال وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات المالية العالمية التي تعكس بحق سلطة رأس المال وهيمنته، لقد أدى الاحتكار إلى أوليغاركية اقتصادية شبيهة بالدكتاتورية العسكرية، وإن كانت تمارس هيمنتها واستبدادها عن طريق سلطة رأس المال لا عن طريق القوة العسكرية، يقول غارودي: «فحين يكون في مستطاع قوى مالية عظمى أن تسيطر على معظم الصحف ودور النشر والسينما والمجلات المصورة ومحطات الإرسال، وأن توجهها وتديرها بحسب معايير الربح، فإن الأمة تصبح روحًا وجسدًا موضوعًا لهذه الحرب النفسية الدائمة التي غدت واحدًا من فنون الاقتصاد الرأسمالي الجميلة. إن الأوليجاركية القابضة على زمام وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل الإعلامية المتمتعة بتلك القدرة الهائلة على التلاعب بالجماهير وتوجيهها، لقادرة على إنشاء شبكة إعلام وتحكم في غاية الدقة والإحكام بحيث يجد كل مواطن نفسه فيها مقيدًا مغلولًا، أعزل من السلاح، على نحو لم يعرفه حتى ضحايا ستالين أو هتلر»[١]

إن الرأسمالية المتوحشة تحاول اليوم أكثر من أي وقت مضى، معتمدة على التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في ميدان الاتصال، أن تفرض هيمنتها على العالم كله، من هنا كان التخطيط لمشروع العولمة الذي يهدف إلى وحدانية السوق، إن هذه الوحدانية التي هي ديانة هذا العصر[٢]، تسمح للقوى الرأسمالية وفي طليعتها الولايات المتحدة بفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم كله، وقد خلقت الرأسمالية العالمية اليوم برجوازيات صغيرةداخل كل قطر، وهذه البرجوازيات تخضع لهيمنة البرجوازية العالمية، إذ تستخدمها كأداة لفرض سلطتها وزيادة ربحها.

٤/٣ الفساد:

يعد الفساد من خصائص سلطة رأس المال، فحيثما سادت هذه السلطة ساد الفساد، ويتخذ هذا الفساد أشكالًا وصور عديدة: أخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية و....

(١) نفسه، ص ٥٤.

(٢) انظر في ذلك: غارودي، فوضى النظام العالمي الجديد، ترجمة: إلياس بلكا، مجلة المنعطف، ع١٤، ١٩٩٩، ص٧٦.

فنحن نشاهد اليوم في العالم الرأسمالي كيف هبط مستوى الأخلاق إلى مستوى الحيوانية، بعد أن صارت القيم الأخلاقية قيمًا تجارية، فكل ما يحقق الربح أصبح مشروعًا ومقبولًا، فالربا والمضاربة تعد اليوم وسائل مشروعة طالما تحقق الربح، بل هي عنوان على النجاح والاجتهاد والذكاء.

وعلى المستوى الاجتماعي، انتشرت الآفات الاجتماعية بشكل لافت كانتشار المخدرات والعنف والدعارة والسرقة، وكل ذلك يتم بتشجيع سلطة رأس المال، يقول غارودي: «فحين توظف الأموال بدلالة ربح مالك الرساميل لا بدلالة حاجات المجتمع فإنها تساهم بالضرورة في تفسخ الإنسان وانحطاطه لا في رقيه». وهناك عدة شواهد تثبت ذلك فحسبه أن «التوظيفات في صناديق الموسيقى (الصناديق الليلية) في جميع بارات فرنسا تتجاوز بما لا يقاس التوظيفات الممنوحة لدور الثقافة. وميزانيات إنتاج التبوغ والدعاية لها تتجاوز من بعيد ميزانية الصحة العامة»[1].

إن الرأسمالية تشجع الإنفاق على المشاريع التي تحقق الربح دون اعتبار لما يترتب عليها من نتائج، إنه الربح الأعمى، إنه النمو لأجل النمو، فسلطة رأس المال لا تعير أدنى اهتمام للقيم الإنسانية إلا من جهة ما تدره من أرباح، لقد انتشر العنف بشكل كبير اليوم، لأن الرأسمالية وجدت في صناعة الأسلحة تجارة مربحة، فهم لا يأبهون لمن يموت أو يشوه جراء هذا العنف.

وفي المجال الثقافي، تحولت القيم الثقافية إلى قيم تجارية، ونتيجة لذلك هبط مستوى الفن، فلم تعد السينما تقدم إلا أفلام العنف (التي تشجع الشباب على شراء السلاح) أو أفلام المخدرات التي تروج لتجارة المخدرات بشكل أو بآخر، والأفلام التي تقدم الدعاية لمؤسسات الإنتاج الرأسمالي، وأما الأفلام التي ترتقي بالإنسان فلم يعد لها وجود إلا نادرًا، وإن وجدت فلا تلقى ذلك النجاح المنتظر، ونفس الشيء ينطبق على مجال الموسيقى، حيث غابت الموسيقى الهادفة التي تربي الذوق، وتم تشجيع إنتاج الأغاني السوقية الهابطة، فازدادت دور الإنتاج وقدمت التسهيلات «للفنانين» فشهدت سوق الأشرطة الموسيقية حركية منقطعة النظير، وكل هذا بحثًا عن الربح.

---

(١) غارودي، البديل، ص ٥٣.

وانتشر تقليد النجوم في الفن والرياضة، وأصبحت تلك موضة الشباب الذي صار ينفق الأموال الطائلة من أجل تسريحة شعر أو لباس لأحد النجوم، الذين تستخدمهم المؤسسات التجارية بعقود خيالية (شركة نايك مثلًا في المجال الرياضي).

وأما المجال السياسي فقد شهد في دولة رأس المال فضائح كثيرة حيث شنت الحروب وعقدت صفقات الأسلحة، ولعل قضية واترغيت وحرب الخليج خير شاهد على ذلك يقول غارودي: «إن قطاعًا رابحًا للغاية كقطاع صناعات التسلح يحظى بالإقبال الشديد، وتحل فيه مصلحة الممولين والصانعين الشخصية محل المصلحة القومية، وتتحول فيه السياسة الخارجية والحرب إلى أدوات ازدهار وتوسع الاحتكارات. إن ما هو مفيد لجينرال موتورز مفيد أيضًا للولايات المتحدة: هذا ما كان يردده وزير الدفاع الأمريكي ويلسون، الذي كان في الوقت نفسه مديرًا لشركة جنرال موتورز، كاشفا النقاب بذلك عن أحد الدوافع الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية من حرب كوريا إلى حرب فيتنام[1]». وقد كشفت حرب العراق مؤخرًا عن فضائح من هذا النوع، حيث دعمت الكثير من الشركات التجارية هذه الحرب، بل فرضتها، وهي اليوم تحظى بعقود تجارية هناك، وهذه الشركات هي ملك للعديد من السياسيين والجنرالات، وقد استطاعت سلطة رأس المال شراء أصوات بعض الزعماء من أجل دعم ضرب العراق، يقول غارودي: «فالدولة الرأسمالية وضعت نفسها في خدمة الاقتصاد بدلًا من أن تضع الاقتصاد في خدمة حاجات المجتمع بأسره»[2].

وقد امتد الفساد ليشمل حتى جانب العلم والفكر، بحيث وضع الإنتاج العلمي والفكري في خدمة سلطة رأس المال مثلما يؤكد ذلك غارودي في قوله: «إن عمل البحث العلمي بلغ حدًا من الشدة والتمويل بحيث أن كثيرًا من المراكز العلمية ليست سوى فروع تساعد ماليًا، في جميع المجالات، من الفيزياء إلى علم الأحياء، ومن علم الفلك إلى مقاومة المواد إلى الكيمياء»[3]، وتقدم نظريتي نهاية التاريخ «لفوكوياما» وصدام الحضارات «لهنتنجتون»

(١) نفسه، ص ٥٤.

(٢) نفسه، ص ٥٨.

(٣) غارودي، نحو حرب دينية، ص٩٣.

نموذجًا على هذا الفساد الفكري الذي أفرزته سلطة رأس المال، باعتبار أن كلا منهما يعد مثقفا عضويًا أو موظفًا رسميًا لدى سلطة رأس المال. يقول غارودي في ذلك: «كتاب نهاية التاريخ «لفوكوياما» يهدف إلى أن يفرض على العالم كله أسوأ نظرية ليبرالية في الهيمنة: تأليه السوق، أما أطروحة «صوميل هنتجنتون» فهي أدق، إنها تبين بوضوح العقبات التي تحول دون تحقيق هذا النظام الدولي الجديد»[١].

ولم يكن المجال الديني بمنأى عن سلطة رأس المال، حيث نشطت سوق الكتاب الديني، ذلك الكتاب الذي يعرض فكرًا دينيًا سلبيًا، لا يعارض سلطة رأس المال بل يبررها طالما أنه يركز على الطقوس والشكليات، وتكاثرت القنوات الفضائية الدينية، وهكذا صار المجال الديني حقلًا من حقول استثمار رأس المال.

وبهذا يتضح أن الفساد هو سمة الرأسمالية، حيث لازمها في كافة المجالات، ومع مشروع العولمة الذي جعل من قيم الليبرالية الأمريكية قيمًا عالمية، لم يعد لهذا الفساد حدودا جغرافية، إنه سمة هذا العصر، ويستشهد غارودي على ذلك بما كتبه «ميشيل ألبرت» في كتابه (الرأسمالية ضد الرأسمالية) ومما جاء فيه قوله «... هذه في النهاية الغاية الأخيرة من وحدانية السوق، إنها ربطنا بالحياة الأكثر زيفًا»[٢]. وتؤكد «باسكال بروكنر» من جهتها ذلك حيث تقول: «ففي كل مكان تخلف رأسمالية التمالؤ أضرارها في أوروبا واليابان ولكن أيضًا في أمريكا عبر نظام اللوبيات أو تبادل المصالح المشتركة بين فرد ثري وسياسي مؤثر وجد نفسه شيئًا فشيئًا مقبولًا في شبكة «المالكين» وانتهى به الأمر أن غدا لا يرى العالم إلا بأعينهم ومن خلال اهتماماتهم»[٣].

(١) غارودي: فوضى النظام العالمي الجديد، ص ١٧.

(٢) غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط، ص٢٧.

(٣) باسكال بروكنر، بؤس الرفاهية. ديانة السوق وأعداؤها، تر: السيد ولدأباه، دار العبيكان، السعودية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢١.

٤- نقد سلطة رأس المال من حيث أبعادها ومجالاتها

١/٤ المجال الاقتصادي:

إن سلطة رأس المال تكشف عن نفسها بصورة أوضح في المجال الاقتصادي، وهو المجال الذي نشأت وتطورت فيه، وبالأخص في الاقتصاد الليبرالي، اقتصاد السوق، حيث شكلت مبادئ هذا الاقتصاد المتمثلة في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، المنافسة الحرة، عدم تدخل الدولة في تنظيم السوق حيث يخضع هذا الأخير لقوانينه الخاصة (قانون العرض والطلب)، شكلت هذه المبادئ الأرضية الخصبة لتراكم رأس المال، هذا التراكم هو الذي أدى فيما بعد إلى بروز سلطة رأس المال.

لقد مر الاقتصاد الرأسمالي بثلاث مراحل أساسية هي: المرحلة البرجوازية وهي المرحلة التمهيدية للرأسمالية، ثم المرحلة الرأسمالية (الليبرالية) وهي مرحلة اقتصاد السوق وأخيرًا مرحلة العولمة (الرأسمالية أو الليبرالية الجديدة) التي يطلق عليها خصومها اسم الليبرالية المتوحشة.

إننا لن نتوقف كثيرًا عند المرحلتين الأوليتين، باعتبار أن سلطة رأس المال فيهما كانت محدودة، إنها لا تتجاوز النطاق الاقتصادي من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى، بمعنى أن الحياة الاقتصادية ظلت في هذه المرحلة منفصلة عن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، لذلك كانت سلطة رأس المال محصورة النطاق، كما أن الاقتصاد كان مجزأ، كل قطاع منفصل عن الآخر، ومن جهة أخرى كانت سلطة رأس المال في هذه المرحلة لا تتجاوز النطاق الوطني، باعتبار أن الاقتصاد هنا لم يعولم بعد، وبالتالي فإن سلطة رأس المال لم تأخذ طابعًا عالميًا، لكن كل ذلك تغير في المرحلة الثالثة التي شهدت نقلة نوعية في الاقتصاد الليبرالي، اتخذت بموجبه سلطة رأس المال طابعًا شموليًا، كونيًا، عالميًا، بحيث صارت تفرض نفسها على اقتصاديات بلدان العالم أجمع، إنها تتحكم فيها وتهيمن عليها، وقد لعبت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية...)، فضلًا عن الشركات المتعددة الجنسيات (العابرة للقارات) دورًا كبيرًا في عولمة الاقتصاد، إن ما يميز هذا النظام الجديد (الليبرالية الجديدة)، هو أن سلطة رأس المال لم تعد

تنحصر في المجال الاقتصادي كما كانت في المرحلتين السابقتين، بل هيمنت على مختلف مجالات الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية والإعلامية و...)، فالليبرالية الجديدة ليست محض نظام اقتصادي، إنه نظام اقتصادي سياسي، اجتماعي،[١] تلعب فيه السوق دور الناظم الوحيد وهو ما اصطلح عليه غارودي «ديانة وحدانية السوق» وهو اسم له أكثر من دلالة، فالوحدانية تشير إلى عالمية السوق، أي أن رأس المال أخذ طابعًا عالميًا، فلم تعد هناك حدود تقف في وجه حرية التجارة وحركة الأموال، وقد قاد ذلك إلى احتكار سلطة رأس المال من طرف قلة من الأفراد والمؤسسات التجارية، وهي ديانة، بحيث أدت الليبرالية الجديدة إلى ما يسميه فروم بـ «عبادة الصنمية»، أي عبادة «أوثان المال والثروة» كما يقول غارودي، إن الثروة والمال هما معبودي جماهير القرن العشرين في نهايته والقرن الحادي والعشرين في بدايته.

إن سلطة رأس المال بذلك تمتلك سلطة شبيهة بسلطة الدين، بما خلقته من سيطرة وهيمنة على عواطف الأفراد وعقولهم وهواجسهم، إنها كما يقول غارودي ديانة فيتشية السوق.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية راعية هذه الديانة وناشرتها، تحت غطاء ما يسميه تشومسكي: «إجماع واشنطن»[٢]، وهو الذي يمثل سلطة رأس المال في النظام العولمي، يقول تشومسكي: «إن إجماع واشنطن الليبرالي الجديد هو مجموعة من المبادئ الخاصة بالسوق وضعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية العالمية التي تهيمن عليها، وتقوم بتطبيق هذه المسألة، بطرق عدة على المجتمعات الأضعف، وغالبًا ما تفرض كبرامج تعديل بنيوية صارمة باختصار، إن القواعد الأساسية هي «حرر التجارة والنقد، دع الأسواق تحدد الأسعار» (صحح الأسعار)، إنه التضخم (استقرار اقتصادي وحدي)، خصص (الخصخصة) يجب على الحكومة أن تبتعد عن الطريق. وهذا يعني أن الشعب يجب أن يبتعد أيضًا، بقدر ما تكون الحكومة ديمقراطية..» ويقول في وصف سلطة هذا النظام (الرأسمالي): «فقرارات أولئك الذين يفرضون الإجماع تحدث بنحو طبيعي تأثيرًا رئيسيًا في النظام العالمي (...) وقد أشارت صحافة قطاع الأعمال العالمية إلى تلك المؤسسات على

(١) انظر: نعوم تشومسكي الربح على حساب الشعوب الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ص٥ وما بعدها.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٧.

أنها جوهر حكومة عالمية قائمة «لعصر إمبريالي» جديد تقودنا إليه الولايات المتحدة» ولهذا اعتبرها جارودي «طليعة الانحطاط»، إن ما يعنينا هنا، ليس هذا التحول في النظام الليبرالي الذي انتهى بنا إلى ديانة وحدانية السوق[١]، وكيف استطاعت الولايات المتحدة أن تكون طليعة للانحطاط، ولكن المهم لنا هو إبراز مظاهر سلطة رأس المال في هذا النظام الاقتصادي - الاجتماعي الجديد.

وفي هذا الخصوص يبين لنا «نعوم تشومسكي» كيف تحول رأس المال إلى سلطة فعلية فيقول: «إن المؤسسات الحاكمة ليست وكلاء مستقلين وإنما تعكس توزيع السلطة في المجتمع الأكبر وقد كانت هذه بديهية على الأقل منذ آدم سميث، الذي أشار إلى أن المهندسين الرئيسيين للسياسة في إنكلترا كانوا تجارًا وصناعيين، استخدموا سلطة الدولة كي يخدموا مصالحهم الخاصة، رغم أن الخطر الناجم عن ذلك، الذي يؤثر على الآخرين، وبينهم شعب إنكلترا»[٢]، وبعد أن بين «نعوم تشومسكي» في هذا النص العلاقة الجدلية بين رأس المال والسلطة السياسية في إنكلترا خلال المرحلة الرأسمالية، يبين لنا بعد ذلك هذه العلاقة في مرحلة الليبرالية الجديدة، أين يتجلى اتساع سلطة رأس المال وهيمنتها على أنواع السلطة الأخرى (السياسية والإعلامية و....)، حيث يقول: «إن المهندسين الرئيسيين لـ«إجماع واشنطن» الليبرالي الجديد هم أسياد الاقتصاد الخاص، وبنحو رئيسي الشركات الضخمة التي تسيطر على قسم كبير من الاقتصاد العالمي وتمتلك الوسائل للهيمنة على سياسة المعلومات بالإضافة إلى صياغة الفكر والرأي. وتلعب الولايات المتحدة دورًا خاصًا في النظام لأسباب جلية»[٣]، وهذه النتيجة يصل إليها غارودي من جهته، مثلما يتجلى في قوله: «(ينبغي علينا) قبل كل شيء أن نحطم المؤسسات التي تقوم عليها وحدانية السوق والتي هي (المؤسسات) حاليًا السلطة المدنية لسادة العالم، الولايات المتحدة وتابعيها والمتواطئين معها من: الغات (المنظمة العالمية للتجارة) وصندوق النقد الدولي، وجميع الأدوات التي تفرض باسم حرية مزعومة، وثنية المال»[٤].

---

(١) المرجع نفسه، ص١٩.

(٢) نفسه، ص ١٨.

(٣) نفسه، ص ص ١٨ - ١٩.

(٤) غارودي، نحو حرب دينية، ص ٨٢.

وفي موضع آخر، يقول: «وخلقوا بالتالي بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين على صعيد المعمورة بأسرها، بنية جديدة للعلاقات الإنسانية: فلأول مرة في التاريخ اتجهت السوق إلى أن تصبح عالمية. فكانت كل عقبة دينية أو أخلاقية أو سياسية تقف في وجه عالمية السوق هذه تزاح وصار البحث عن الربح المحرك الأوحد للمشاريع، ولم تكن السوق هي الواقعة الجديدة، بل استبداد السوق المطلق، السوق التي لاتأتمر بغير قوانينها الذاتية والتي تتحكم بسائر العلاقات الاجتماعية بلا استثناء تلكم هي السمة الأساسية للرأسمالية، وذلكم هو ما يميزها عن سائر الأنظمة التي وجدت في التاريخ»[١].

ويقول أيضا: «إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتطلب من البلاد الأخرى الخلل الكلي لحياتها الاقتصادية حتى لا تبدي أي عائق في وجه تطبيق العقوبات الوحيدة الجانب حيال كل من ينوي الحد من الاستيراد الحر من الإنتاج الأمريكي. وهكذا استعمرت زراعتنا التي تفرض عليها استراحة الأرض، وسينمانا، وفولاذنا، وخمورنا، وصناعة حديدنا، وتنقية إعلامنا وطائراتنا.»[٢]

ويضيف قائلا: «لكن مردوك، وماكسويل، وهيرسانت، وبيرلسكوني ليسوا فقط تجارًا يؤمن لهم ما هو مثير وسادي ومأتمي أربح المبيعات، وإنما هم أيضًا سياسيون يتلاعبون بالآراء العامة ليحملوها على قبول المذابح، كما فعلت مثلًا شبكة C. N. N الأمريكية التي احتكرت الأخبار احتكارًا مطلقًا أثناء حرب الخليج»[٣].

ويقول: «نحن نعيش أسوأ حروب الدين. لا بين المسلمين والمسيحيين، وإنما بين هذا الدين الذي لا يجرؤ أن يعلن عن اسمه والذي يحكم بالفعل اليوم جميع العلاقات الاجتماعية وجميع العلاقات الدولية على حد سواء: وحدانية السوق التي تغطي جميع الوثنيات ليس عصرنا ملحدًا بل هو متعدد الآلهة. إن وحدانية السوق تولد عبادة أوثان شتى: المال، والسلطة، والقوميات، والأصوليات»[٤].

---

(١) غارودي، البديل، ص ٤٢.

(٢) نفسه، ص ص ٨٢، ٨٣.

(٣) نفسه، ص ٨٤.

(٤) غارودي، نحو حرب دينية، ص ٢٣.

لقد ولدت الليبرالية الجديدة إمبراطورية رأس المال التي تهيمن على العالم أجمع على كافة القطاعات الاجتماعية «حين جعل ثلاثة مليارات رجل وامرأة من خمسة مليارات مفلسين بالاستعمار أولًا، ثم بالسياسة الاستعمارية الجديدة لقادة البلدان الأكثر تصنيعًا وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، المضاربة على الدين. وهذا الدين ولد لأن اقتصاد البلدان التابعة قد هدم الاستعمار بنيته، ففرض عليها، على حساب الزراعات البدائية، زراعات أحادية وإنتاجيات أحادية جعلت من هذه البلدان ملحقات باقتصاد الدولة المستعمرة، ثم جامعة للعملات الصعبة كي تسدد ديونها لصندوق النقد الدولي»[1].

٢/٤ المجال السياسي:

إن العلاقة بين سلطة رأس المال والسلطة السياسية (سلطة الدولة بأجهزتها المختلفة التنفيذية، التشريعية...) كانت دومًا علاقة جدلية حيث أن السلطة السياسية غالبًا ما كانت تستعين بالطبقة الرأسمالية، وتطلب دعمها من أجل الحفاظ على مكاسبها ومصالحها مقابل حصول هذه الطبقة على امتيازات وفي المقابل نجد سلطة رأس المال تطلب دعم السلطة السياسية للحفاظ على مكاسبها ومصالحها، وهكذا نجد سلطة رأس المال دائمًا تتحالف مع السلطة السياسية أو تهيمن عليها ومهما كان نوعها ديمقراطية، دكتاتورية، ملكية، دينية، فالمهم هو تحقيق اهدافها.

لقد كانت سلطة رأس المال منذ ظهورها مع ظهور النظام البرجوازي في أوروبا تتدخل دومًا في تعيين السلطة السياسية مستخدمة في ذلك رأس المال كورقة ضغط، فالطبقة البرجوازية في أوروبا كان لها اليد الطولى في القضاء على النظام الإقطاعي داعمة بذلك سلطة الملوك بفضل ما قدموه لهم من أموال سواء في شكل قروض أو هبات من أجل القيام بالحروب، هذه الحروب التي كان في النهاية هدفها تجاري بحت، وبالتالي كان المستفيد منها هم البرجوازيون الذين دعموا سلطتهم بزيادة رأسمالهم.

(١) نفسه، ص ١٨.

وبظهور النظام الرأسمالي أصبحت سلطة رأس المال واضحة وجلية في احتواء السلطة السياسية وتوظيفها لخدمة مشروعها الرأسمالي، وذلك بدعمها لما يعرف بالديمقراطية السياسية باعتبارها الشكل السياسي الذي يتوافق مع مصالح رأس المال، ذلك أن الديمقراطية السياسية تقوم في ظاهرها على الحرية السياسية (التعددية الحزبية - الحكم والسيادة للشعب..) وفي المجال الاقتصادي تقوم على الحرية الاقتصادية (عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، السوق هوالمنظم للعملية الاقتصادية..) ومن هنا نتساءل: إذا كانت الديمقراطية السياسية تعطي الحكم للشعب، فإلى أي مدى تحققت هذه الديمقراطية؟ هل مارس الشعب حقه في اختيار من يمارس السلطة السياسية في ظل سلطة رأس المال؟.

بحسب غارودي فإن الديمقراطية السياسية (الغربية) هي ديمقراطية مدلسة، شكلية وزائفة، فمن يمارس السلطة فعليا ليس الشعب ولكن الطبقة الرأسمالية هي التي تمارسها سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فإذا كانت هذه الديمقراطية تعطي لكل مواطن الحق في ممارسة السلطة نظريًا، فإنها عمليًا لا تسمح له بممارسة هذا الحق طالما أنه لا يملك الإمكانيات لممارسة هذا الحق (وسائل الإعلام و...)، يقول غارودي: «كل ديمقراطية قائمة على الدفاع عن فرد مجرد دون أن تأخذ في حسبانها قدرته الحقيقية (مثال قدرة المالك وقدرة العاطل) لا يمكن أن تؤدي إلا إلى السوق (سوق العمل وسوق التجارة).»[1]

ويعود بنا غارودي القهقرى إلى بدايات الديمقراطية الغربية ليكشف زيفها وتدليسها، فيتوقف عند نموذج الديمقراطية الأثينية (اليونانية)، الذي يعده البعض النموذج الأمثل للديمقراطية، فقد قامت هذه الديمقراطية على مبدأ التمييز بين المواطن وغير المواطن وأعطت للأول الحق في الانتخاب في حين حرمت الآخرين منه، فهل يمكن طبقًا لهذا المبدأ أن نقول أن هناك ديمقراطية، أي الحكم للشعب؟ يقول غارودي مفندًا ذلك: «إنه في إطار هذه الديمقراطية الأثينية وهي في قمة ازدهارها (زمن بركليز في القرن الخامس قبل الميلاد)، هناك ألف مواطن حر يشكلون الشعب الذي يمتلك حق الانتخاب و١١٠ آلاف عبد ليس

(١) غارودي، كيف نصنع المستقبل؟تر. منى طلبةوأنور مغيث، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٢٥.

لهم أي حق، الاسم الحقيقي لهذه الديمقراطية هو حكم نخبوي عبودي. ومنذ ذلك الوقت لم يكف الاستخدام الكاذب لكلمة الديمقراطية عن السيادة في الغرب[١].

وقد أتى غارودي على ذكر عدة نماذج من الديمقراطيات الغربية، كالديمقراطية الأمريكية التي تميز بين البيض والسود، والديمقراطية الفرنسية التي أعقبت ثورتها (١٧٨٩) التي لا يمنح فيها الدستور حق الاقتراع إلا للملاك أما الآخرين فقد عدوا مواطنين سلبيين، فهذه إذن «ديمقراطية للملاك وليس للشعب».

ومن هنا يتساءل غارودي: «ماذا يعني الحق لإنسان ليس لديه وسائل ممارسة هذا الحق؟» إنها بحق ديمقراطية شكلية جوفاء، إنها ديمقراطية شعارات يستفيد منها الرأسماليون بشكل مباشر أو غير مباشر، أما الشكل المباشر فمن حيث أن أغلب الذين يصلون إلى السلطة في الديمقراطية الرأسمالية (السياسية) هم من الطبقة الرأسمالية وبالتالي فهم يعملون على سيادة سلطة رأس المال ويضعون مصالحهم الخاصة قبل مصالح الشعب، وأما الشكل غير المباشر، فمن خلال دعم بعض الأفراد والأنظمة ولو كانت دكتاتورية مقابل الحفاظ على مصالحهم، كما حدث مع نظام بينوشيه في الشيلي وأورتيغا في بنما وغيرها من الديكتاتوريات التي لما أرادت المساس بمصالح الرأسمالية انقلبت عليها وأطاحت بها لتحل محلها أنظمة أكثر انصياعًا وطاعة لسلطة رأس المال، مثلما يؤكد ذلك حسن حنفي حيث يقول: «في تاريخنا المعاصر كانت الولايات المتحدة أول من أيد النظم الدكتاتورية في كل بلدان العالم الثالث... عسكرية أو دينية أو مدنية مادامت تنفذ مصالحها وتأتمر بأمرها دون حسبان لمصالح الشعوب، فإذا حاولت هذه النظم الخروج على الطاعة (تعرضت للعقاب)»[٢].

وقد عملت الرأسمالية جاهدة في القرن العشرين وبشتى الوسائل (الدعم بالمال والأسلحة والفيتو....) على الإطاحة بالأنظمة الاشتراكية (الديمقراطيات الاجتماعية)، لتحل محلها الديمقراطية السياسية التي تستجيب لطموحات الرأسمالية وتحقق أهدافها وتصون مصالحها كما حدث في الاتحاد السوفيتي وغيره من بلدان أوروبا الشرقية.

---

(١) نفسه، ص١٢.

(٢) حسن حنفي، جذور التسلط وآفاق الحرية، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٥، ص ص ٣٠٧- ٣٠٨.

إن سلطة رأس المال تظهر دوما بمظهر المؤيد والمدافع عن الديمقراطية. فهل ذلك يعني دفاعها عن حقوق الشعب ومصالحه؟إن الجواب عن هذا السؤال يكون قطعًا بالنفي كما تثبت ذلك التجارب التاريخية والواقعية، فالرأسمالية لا تريد إلا مصالحها وتحقيق طموحاتها في إشباع حاجاتها المادية غير المنتهية (النمو الأعمى)، وهي لا تجد وسيلة أفضل من الديمقراطية لتحقيق مآربها، فالانتخابات وإن كانت في ظاهرها تعطي الحق للشعب لاختيار ممثليه، لكنها في الحقيقة وخاصة في أيامنا هذه، لم تعد سوى لعبة مفضوحة تلعبها سلطة رأس المال لدعم نفوذها وسلطتها، حيث يتم التلاعب بالرأي العام وتوجيهه عن طريق وسائل الإعلام المملوكة بواسطة بعض الاحتكارات أو بعض القوى الرأسمالية الكبرى[1]، وبالتالي فإن الانتخاب هاهنا لا يعبر في الحقيقة عن رأي الشعب وإرادته التي تم تزييفها وتغييبها، لتحل محلها إرادة من يملك وسائل الإعلام أي من يملك سلطة رأس المال، لذلك نجد هذه الأخيرة حريصة أشد الحرص على احتواء سلطة الإعلام والسيطرة عليها، فأغلب القنوات التليفزيونية اليوم (خاصة في ظل تعددية الإعلام) والإذاعات والجرائد هي ملك للرأسماليين، وهكذا تصبح الانتخابات شكلية، وتفقد معها الديمقراطية جوهرها ومعناها.

وأما الصورة الثانية لتدليس الديمقراطية وزيفها فتتجلى في التمويه على حكم الحزب الواحد وخير مثال لذلك، الديمقراطية الأمريكية، يقول غارودي في ذلك: «الولايات المتحدة هي نموذج للتمويه على حكم الحزب الواحد، حيث تقدم للجمهور تنوعين رسميين: ديمقراطي أو جمهوري، مكونة بالفعل حزبًا واحدا لرأس المال وفرقًا مختلفة يتقاسمون الغنائم أي (الوظائف القيادية والدخول) حينما يحوزون النصر»[2]، وهذا يعني غياب التعددية الحزبية في هذه الديمقراطية مما يجعلها شكلية، إذ أن كلا الحزبين يدعم سلطة رأس المال ويصب في مصلحتها، ولا يوجد اختلاف بينهما في القضايا الأساسية وخاصة عندما يتعلق الأمر بمصلحة الرأسمالية، وهذا ما يؤكده غارودي في قوله: «إنهم يساعدون بنفس القوة دكتاتوريات أمريكا الأخرى (الشيلي وبنما..) ويصوتون بنفس الإجماع

(١) نفسه، ص ١٢٥.

(٢) نفسه، ص ١٢٦.

على القروض لإسرائيل، وبنفس الفيتو على أي جزاءات ضد انتهاكاتهالقرارات الأمم المتحدةأوبنفس الاعتداءات ضد أي شخص يزعم معارضة سيطرتهم العالمية ويتحدى المقاطعة التي يفرضونها»[١].

إن هذا التوافق بين الأحزاب والذي تحكمه لعبة المصالح المالية يجعل اختيار الشعب بلا معنى، طالما أن الاختيار يؤدي في النهاية إلى نتيجة واحدة، ولذلك نجد غارودي يردد ما قاله» جان جاك روسو» عن الديمقراطية الليبرالية (المنظر الأساسي للديمقراطية، والذي تنسب إليه الثورة الفرنسية) وهو: «إذا أخذنا المصطلح بمعناه الأصيل والدقيق، لوجدنا أنه لم توجد أبدًا «الديمقراطيات الحقيقية» وذلك لسببين:

١- عدم تكافؤ الثروات، التي تجعل من المستحيل تكوين إرادة عامة تضع من يملكون في مواجهة من لا يملكون.

٢- غياب الإيمان بقيم مطلقة تجعل كل فرد يقدس واجباته بدلا من أن تسيطر شريعة الغاب الفردية، بحيث يعتقد كل فرد أنه مركز ومعيار الأشياء وأنه منافس وخصم للآخرين»[٢].

إن الديمقراطية الليبرالية إذ تزعم الدفاع عن حرية الفرد، إنما تقدم في الحقيقة زعمًا كاذبًا، لأن الفرد المقصود هنا هو الفرد البرجوازي صاحب الامتيازات المالية، وبالتالي فهي تريد الحفاظ على هذه الامتيازات وتنميتها ولا شك أن هذا النمو يتم على حساب حقوق الآخرين ومصالحهم، ولذلك نجد الهوة آخذة في الاتساع بين من يملك ومن لا يملك، بين الأغنياء والفقراء سواء على المستوى العالمي أم على المستوى الوطني.

إن سلطة رأس المال "تتشدق" بالديمقراطية بينما هي تلعب مع الجماهير لعبة الكراسي الموسيقية (توزيع الأدوار). . تتغير الأحزاب الحاكمة ولا تتغير الطبقة الحاكمة نفسها، ورغم كونها لا تمثل إلا الأقلية. . تتشدق الرأسمالية بالديمقراطية بينما يقوم حكمها على دكتاتورية الرأسماليين الذين يملكون الحكومات والأحزاب ووسائل الدعاية مثلما يملكون

(١) نفسه، ص ١٢٦.

(٢) نفسه، ص ١٢١.

الغذاء والدواء والعلم والفنون، وبملكيتهم لأفواه البشر وأرزاقهم يسيطرون على رؤوسهم إلى درجة كبيرة.

السلاح الفعال للأقلية الرأسمالية وضمانتها الكبرى في استمرار حكمها ليس هو العمل كما هو واضح للعيان، بل هو جهاز الدولة الذي هو أعلى تكثيف لهذه الطبقة، والدولة (الحديثة = الرأسمالية) في تحليلها الأخير هي اتحاد مسلح للسادة الملاك، هي هيئة تنظيم القمع بحيث تقبل الغالبية المحرومة سلطة الأقلية طوعًا أو قمعًا[١]، وهكذا يتضح أن الديمقراطية السياسية (الليبرالية) ليست إلا الشكل الذي يمارس فيه رأس المال سلطته، فليس هناك حكم للشعب، بل حكم الأغنى، يقول غارودي مؤكدًا ذلك: «العائق الرئيسي اليوم.. هو تضليل الليبرالية الاقتصادية التي تزعم أنها متطابقة مع الحرية الإنسانية والديمقراطية. في حين أنها نقيضها: إنها حرية الأغنى والأقوى في افتراس الأفقر والأضعف باسم هذه الليبرالية التي تخلط بالحرية ترتكب كل يوم أسوأ الابتزازات. . هذا النوع من الحرية هو ما يريد قادة الولايات المتحدة أن يمدوه على الكوكب كله... »[٢]

ويقول أيضًا: «وما تتصف به وحدانية السوق في الواقع هذه الليبرالية الشمولية، هو احتقار حرية الإنسان..»[٣] فالليبرالية إذن تمارس الاستبداد، استبداد سلطة رأس المال باسم الحرية الإنسانية (السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية..).

٣/٤ مجال الإعلام والدعاية:

لا شك أن الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في التأثير على الرأي العام وتوجيهه لما له من سلطة على الفرد، ولذلك قيل عنه بأنه السلطة الرابعة، وإدراكًا منها لهذا الدور، فقد سعت سلطة رأس المال جاهدة لاحتواء هذه السلطة والهيمنة عليها وتوظيفها لتحافظ بذلك على مصالحها وأهدافها.

---

(١) خالد الصاوي، كيف نميز الاشتراكية- الحقيقية- عن أي نظام أو تيار ليس له من الاشتراكية إلا الاسم؟، الحوار المتمدن، ع. ١٢١٥، ٢٠٠٥/٠٦/١٠، http: //www. ahewar. org

(٢) غارودي، نحو حرب دينية، ص ٢٦.

(٣) نفسه، ص ٢٦.

إن الشروط الجديدة التي خلقتها سلطة رأس المال سواء في المجال السياسي (الديمقراطية الليبرالية) أو في المجال الاقتصادي (ديانة وحدانية السوق)، أو في المجال الاجتماعي والثقافي (استبدال القيم القديمة بالقيم الجديدة وتشجيع ثقافة الاستهلاك والإنتاج لأجل الاستهلاك والربح...) وفي المجال العسكري (القضاء على كل الأنظمة التي تعارض ديانة وحدانية السوق بوصفها أنظمة (محور) الشر، كل هذه الشروط وغيرها جعلت سلطة رأس المال تعتمد بشكل كبير على سلطة الإعلام والدعاية، بل إنها عملت على دعم هذه السلطة وتطويرها بتخصيص ميزانيات ضخمة، حتى تتماشى أكثر مع الدور الكبير الذي تتطلبه منها سلطة رأس المال وحتى تتماشى مع هذه الشروط الجديدة، يقول غارودي: "لتهيئة هبات جديدة بهذا الاتساع يجب نقل العركة قبل كل شيء إلى مستوى معالجة العقول وتمهيدها بوسائل الإعلام. .. ولاسيما التليفزيون..»[1].

إذن غارودي يعتبر الإعلام هو السلاح الجديد الذي تستخدمه سلطة المال في معركتها الجديدة لفرض ديانة وحدانية السوق فكيف يقوم الإعلام (السلطة الرابعة) بهذا الدور؟

يرى غارودي أن التليفزيون هو أكثر وسائل الإعلام قياما بهذا الدور نظرًا لما له من تأثير على الناس من خلال الصوت والصورة لأنه أكثر وسائل الإعلام استقطابًا للجمهور[2]، ولهذا سعت سلطة رأس المال إلى دعم هذه الوسيلة من خلال إنشاء شبكة من القنوات التليفزيونية الخاصة التي تحاصر الفرد وتتلاعب بمشاعره وعواطفه وتسيطر على وعيه، فتوجهه نحو ما يخدم أغراضها، حيث تنمي فيه ثقافة الاستهلاك بفضل ما تعرضه من إعلانات عن أحدث منتجات السوق وهذا ما يؤكده غارودي في قوله: «على جميع المستويات يغذي التليفزيون السلبية ويتجه إلى التنميط، هكذا يريد الجمهور من المنبع، تحت ذريعة أن الجمهور يريد هذا، وهذا الجمهور ليس لديه بالفعل الاختيار إلا بين منتجات هؤلاء الموجهين للوعي غير الواعين وأشباه الرجال الذين يظهرون كنجوم لبرامج المنوعات ومبرمجين للأفلام». لقد استطاعت سلطة رأس المال من خلال صناعة

(١) نفسه، ص ٢٦.

(٢) يقول غارودي: «إن التليفزيون هو السرطان القاتل للديمقراطيات الغربية. فلا العائلة ولا الكنيسة ولا المدرسة لهم اليوم تأثير مواز على العقول والسلوك»، المصدر السابق، ص ١٧.

الإعلام (صناعة الصورة) أن تصنع ثقافة تستجيب لمتطلباتها، يقول غارودي: «إن ارتياد السينما، ونسبة دخول الأفلام، وقائمة تأجير شرائط الفيديو، ومعدل الاستماع للتليفزيون كل هذا يشهد بأن: الغالبية الساحقة لصور الحياة التي تبث في العالم، تميل إلى ترويج العنف والروع (الخوف)، وهي أفلام الرعب والإثارة التي تمجد أسطورة الأقوى الذي لا يقهر من طرزان إلى جيمس بوند، والعنصري في أفلام رعاة البقر، والنظام القانوني في الأفلام البوليسية»[١] ويقول: «إنها ديانة معبودي الجماهير، وعبادة حيواتهم الزائفة، مع كل بديل للمخدرات والضجيج العالي. وهذه نتيجة دخول التليفزيون في ساحة السوق والشعائر الدعائية»[٢].

لقد خلق التليفزيون جمهورًا خاصًا له ذوقه ورغباته وحاجياته التي لايستطيع منها فكاكًا، ويصف غارودي عملية التسلط التي يمارسها التليفزيون على جمهوره بدكتاتورية معدل الاستماع، حيث يقول في ذلك: «هكذا تقوم دكتاتورية معدل الاستماع، التي هي عدد المشاهدين لبرنامج معين، ومعدل الاستماع يحدد ثمن الدعاية ومصداقية البرامج في وقت واحد... وقد صرح أحد منتجي برامج المنوعات. .. كلما هبط مستوانا إلى أقصى حد زاد معدل الاستماع. هذا هو الواقع. هل يجب علينا أن نتظاهر بالذكاء على المشاهدين؟ إنهم لا يميلون إلى التفكير، فلنكف عن القيام بدور من يعطيهم دروسًا»[٣].

ويعلق غارودي على هذا الرأي الساخر بقوله: «هنا دعوة دائمة وحاسمة إلى الإغواء إلى الديماغوجية والى الخلاعة المداهنة لرأي عام تتلاعب به الإعلانات ووسائل الإعلام والتليفزيون نفسه الذي لا يحكي التاريخ ولكن يصنعه، في اتجاه الإهمال وتضليل السوق وتفكيك كل عقلية نقدية وكل شعور بالمسئولية. ابتداء من الاستقصاءات التي تتم لا للتعرف على الرأي، ولكن لتوجيهه، والبلاهة الخانقة للألعاب التليفزيونية واليانصيب الذي يزيد من بريق فرص الحصول على النقود السهلة، وصولًا إلى أخبار ليست في حقيقتها

(١) المصدر نفسه، ص١٨.
(٢) المصدر نفسه، ص١٨.
(٣) المصدر نفسه، ص١٨.

كذلك، والتي نستحث فيها المشاهد على التأمل البليد لكوارث العالم. كل شيء يميل، بسبب الانتهازية التجارية، إلى التعامل مع الجمهور كأطفال سذج دون أي شيء يمكن أن يساعدنا في فهم أحداث هذا العالم في نهاية الألفية الثانية أو يظهر لنا مشاهدة حياة إنسانية حقا.»[١]

وفي نظر غارودي أن التبرير الذي يقدمه القائمون على وسائل الإعلام وهي أن التليفزيون يلبي رغبات الجمهور، هو مجرد تدليس، طالما لا يترك للجمهور الاختيار - في استطلاعات الرأي - إلا بين المكروه والأسوأ، وعليه فليس الجمهور في نظره هو المذنب، لكن أولئك الذين يجردونه من تحضره، يقول: «هنا شكل من أشكال تلوث العقول، أكثر خطرًا من أي إساءة إلى صحة البيئة الطبيعية أو الجسدية»[٢].

فالمسئولية إذن تقع، في نظر غارودي، على القائمين على وسائل الإعلام من موظفي وأصحاب رؤوس الأموال، الذين لم يراعوا القيم الإنسانية في تعاملهم مع المشاهدين، حيث جعلوا كل شيء خاضع لمعايير السوق، فكل ما يحقق الربح نافع ومفيد وناجح، فكل شيء قابل لأن يباع ويشترى، فالتليفزيون يصب إذن في خدمة السوق لا في خدمة الإنسان (الجمهور)، يقول غارودي في ذلك: «المعلومات (كلام أو صورة) هي سلعة خاضعة لاقتضاءات المنافسة والتسابق، وفيها يمارس المال رقابة أشد هولًا من النظم الأكثر شمولية. إنها (وسائل الإعلام) تملي البرامج بمقتضى معدل الاستماع الذي يكرس التلاعب المثير بالعواطف والعنف والجنس، أو الجديد بأي شكل، بذريعة أن المستهلك يحب ذلك، السباق إلى تقديم حدث جديد يستبعد أي تحليل وأي تأمل نقدي، وأي ثقافة وفهم للحدث في سبيل أن يكون أول من يلقي الخبر».[٣]

لقد صارت وسائل الإعلام تتسابق إذن إلى الأحداث المثيرة، مستخدمة في ذلك المال من أجل الظفر بالسبق الإعلامي، لأن الإتيان بالجديد والمثير يجلب أرباحًا وأموالًا، بغض النظر عن قيمته، يقول غارودي في ذلك: «... ما الحدث الصحفي؟ هو ما يؤدي إلى البيع في

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٨- ١٩.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩.
(٣) المصدر نفسه، ص١٧.

حالة الصحافة المكتوبة أو يزيد معدل الاستماع في حالة قنوات التليفزيون وبالتالي حجم وسعر الدعاية المترتب على ذلك»[١].

إن غارودي يحدد وظائف التليفزيون في ثلاث قطاعات أساسية هي الإعلام والترفيه والتنشئة، وكل هذه الوظائف تخضع لقوانين السوق أي لسلطة رأس المال، يقول: «فيما يتعلق بالإعلام تباع الصور والوقائع كسلع، وهي تفرز على المستوى العالمي، من بعض الشركات التجارية - لكن مردوك، وماكسويل، وهيرسانت، وبيرلسكوني ليسوا فقط تجارًا يؤمن لهم ما هو مثير وسادي ومأتمي أربح المبيعات، وإنما هم أيضًا سياسيون يتلاعبون بالآراء العامة ليحملوها على قبول المذابح، كما فعلت مثلًا شبكة C. N. N الأمريكية التي احتكرت الأخبار احتكارًا مطلقًا أثناء حرب الخليج، وفيما يتعلق بمهمة التليفزيون الثانية وهي الترقية، فإن الإخراج يخضع لقوانين السوق نفسه، وفي هذا الميدان كان استغلال أدنى الغرائز، الغرائز القاعدية، غرائز الدم، والجنس هو القاعدة»[٢].

لقد صار التليفزيون إذن بمثابة أفيون للشعوب تستخدمه سلطة رأس المال لتحقيق أهدافها، يقول غارودي: «ما هو مشترك في الطريقة التي يضطلع التليفزيون فيها بهذه الوظائف الثلاث هو تدمير كل فكر نقدي، كل محاولة للبحث عن معنى، كل انبعاث لمشروع ما مستبعد من المشهد السمعي البصري والإعلامي على أيدي الرقابة الصريحة أو الضمنية، رقابة قوانين السوق والسلطة، والسلطة حامية لتلك القوانين وقريبة منها وكلًا من السلطة وقوانين السوق خاضعان لوحدانية السوق»[٣].

ومن التليفزيون الذي خصه غارودي بالنقد أكثر من غيره من وسائل الإعلام، ينتقل إلى فضح سلطة الدعاية التي هي وسيلة إعلامية أخرى توظفها سلطة رأس المال بقوة، حيث يرى أن صناعة الدعاية أشبه بصناعة التسلح نظرًا لما تسببه من أذى على الفكر وعلى الإنسان يقول مؤكدًا ذلك: «ولكن صناعة التسلح ليست الصناعة الوحيدة التي يجب تحويلها فهناك فعاليات مؤذية مثلها لأنها تهدف إلى محاربة الفكر، ولا سيما الدعاية التي

(١) المرجع نفسه، ص١٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٨.
(٣) المصدر نفسه، ص٩.

تلعب دورًا ضارًا وحاسمًا في إثارة الحاجات. كل شيء يجري في المجتمع الذي تلعب فيه الدعاية دورًا محركًا، وكأننا نعيش بحسب مبدأ سفسطائيي أثينا الذي لا يراعي النزعة الإنسانية والذي فضحه أفلاطون قديمًا: الخير أن تكون لك أقوى الرغبات وأن تعثر على الوسائل أيًا كانت الكفيلة بإشباعها».

ولا شك أن هذا المبدأ هو الذي يريده قادة السوق، وهو ما جعلهم يعتمدون على الدعاية وينفقون عليها أموالًا طائلة، يقول غارودي في ذلك: «هذه الدعاية... تلعب دورًا حاسمًا من أجل تمويل الصحافة والتلفزيون وبالتالي من أجل توجيههما، وحتى في الإعلاء السياسي لأفراد مظهرهم أعظم أهمية من المشروع والحجج وهكذا تفتتح سوق جديدة لصنع صورة قائد بواسطة مستشارين على اتصال به. ويقدر متوسط الكلفة لصنع هذه الصورة في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي مليوني دولار. إن اقتصاد السوق يخلق هكذا سلطة جديدة للسلطة الإعلامية مؤلفة من الثلاثي المشؤوم: رئيس مؤسسة الاتصال، ومقرر التليفزيون ورئيس الحزب السياسي»، ومن هنا يتضح أن سلطة الإعلام تمثل مجالًا مهمًا لسلطة رأس المال وهو ما عبر عنه غارودي بقوله: «إن هذا الإعلام يغدو بذلك الاسم السياسي المستعار لوحدانية السوق»[1].

وموقفه من الدعاية يتقاطع بشكل لافت مع موقف «يورغن هابرماس» الذي قدم تحليلًا نقديًا لهذه الوسيلة الإعلامية مبينًا الدور الذي تلعبه في التأثير على الإنسان وفي تكريس بيروقراطية الدولة الحديثة.[2]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والأفكار التي تلخص ما جاء فيه كإجابة على إشكالية بحثنا، وأهمها:

---

(١) المصدر نفسه، ص٩.

(٢) انظر: علاء طاهر مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط١، ص ١٠٥ وما بعدها.

- أن سلطة رأس المال قد ارتبطت بالنظام الليبرالي نشأة وتطورا، ففلسفة هذا النظام والمبادئ التي يقوم عليها قد شكلت أرضية خصبة لنشأة هذه السلطة، وأن التطور الذي عرفته الليبرالية بانتقالها من المرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الليبرالية الجديدة قد أدى إلى تحول رأس المال إلى سلطة معولمة (سلطة عالمية) وبالتالي فنقد سلطة رأس المال يمر حتما عبر نقد الليبرالية، ومن هنا فإن غارودي الذي توسل بالماركسية كمنهج للتحليل من خلال تأويل معين لها وهو التأويل الذي أعطاها بعدًا إنسانيا لم يتوان في نقد النظام الليبرالي ومن خلاله سلطة رأس المال، وقد تركز نقده على جملة من النقاط كشف عنها هذا البحث ونوجزها فيما يلي:

- إن سلطة رأس المال نشأت نشأة غير شرعية، فالاستعمارمن جهة والممارسات المالية المشبوهة (اللاأخلاقية)المتمثلةفي المضاربة والربا والديون كلها عوامل لعبت دورًا مهما في قيام سلطة رأس المال وهيمنتها، فمنطق نشوء هذه السلطة لم يخضع حتى لمنطق الليبرالية ذاته القائم على المبادرة الفردية والمنافسة الحرة.

- ما تتميز به سلطة رأس المال من خصائص ومميزات تجعل منها سلطة غير شرعية وأهم هذه الخصائص: اللاإنسانية التي تتجلى في التدمير والقتل والوحشية، والاحتكار والهيمنة والاستبداد والطغيان والفساد في كل المجالات الاقتصادية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

- أبعاد سلطة رأس المال: فقد فرضت سلطة رأس المال منطقها القائم على الهيمنة والفساد والاستغلال في مجالات عدة أبرزها كما بين البحث ثلاثة: مجال اقتصادي وسياسي و إعلامي، فإن التأزم الذي يعرفه العالم اليوم من شرقه إلى غربه (انتشار الفقر والبطالة والعنف وغياب العدالة (الظلم) و.... (إن هو إلا نتيجة حتمية ولازمة لسؤدد رأس المال وهو ما عبر عنه غارودي بمصطلح ديانة وحدانية السوق.

- وأخيرًا، فإن أخطر أثر من آثار سلطة رأس المال (وحدانية السوق)، في نظر غارودي، يكمن في بعدها اللاإنساني، والذي يتجلى في اغتراب الإنسان المعاصر، وقد أخذ هذا الاغتراب أبعادًا خطيرة تتجلى في ثلاثة مظاهر أساسية: اغترابه كمنتج، واغترابه

كمستهلك، واغتراب عبادة السوق (الفيتشية Fetichisme)، لقد حول اقتصاد السوق الإنسان إلى مجرد إنسان اقتصادي همه الوحيد الإنتاج والاستهلاك، وبذلك جرده من أبعاده الإنسانية وأصبحت حياته بلا معنى وبلا غاية، إنه الإنتاج لأجل الإنتاج والنمو لأجل النمو والربح لأجل الربح، هذا هو قانون الرأسمالية، الذي ولد هذا الانحطاط والهبوط في سلم القيم الإنسانية، حيث تحولت جميعها إلى قيم تجارية، فكل شئ صار يباع ويشترى كل شيء صار عبارة عن بضاعة لها سعر، بما في ذلك ضمائر الناس.

إن هذه الآثار الناجمة عن سلطة رأس المال تنذر بحق، بالمصيرالمشئوم الذي ينتظرحضارتنا المعاصرة، وإن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى ما يسميه غارودي بانتحار الحضارة.

ومن هنانخلص إلى القول بأن نقد غارودي لسلطة رأس المال ليس من قبيل التنظير الفلسفي للسلطة الذي يدخل ضمن تلك التنظيرات الفلسفية التأملية التي تروم تقديم نظرية فسلفية في السلطة، بقدر ما كان هذا النقد بمثابة نداء إلى الأحياء، والأحياء عنده هم أولئك الذين يؤمنون بأن لحياتهم معنى (غاية وهدف)، أولئك الذين يؤمنون بالقيم الإنسانية السامية (الإنسان مبدأ و غاية لكل نشاط اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي...)، إنه يناديهم من أجل استفزازهم وحثهم على مقاومة شبكات اللامعني التي أفرزتها سلطة رأس المال، فالنقد إذن عنده يعد وسبيلة لأجل التغيير من أجل استعادة إنسانية الإنسان، فغرض التفكير الفلسفي عند غارودي، كما عند ماركس، ليس تفسير العالم وفهمه بل تغييره.